

## AN ECONOMIC STUDY OF INFLATIONARY PRESURES IN THE EGYPTIAN ECONOMY

Abd El-dayem ,M.A.

Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.

### دراسة اقتصادية للضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري

محمد أحمد عبد الدايم أحمد صالح

قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة المنصورة

#### الملخص

يعتبر التضخم إحدى الظواهر العالمية التي تنشأ نتيجة عدم التوازن بين طلب وعرض السلع والخدمات مما يؤدي لحالة من عدم الاستقرار السعري للاقتصاد القومي تتمثل في تراجع اسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض المدخرات المحلية، ومن ثم تراجع التكوين الرأسمالي وانخفاض القوة الشرائية للنقود، الذي يؤثر سلبا علي كل من رفاهية السكان ومعدل نمو الاقتصاد المصري ككل.

وتمثلت مشكلة البحث في الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري في كافة القطاعات الاقتصادية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية ببنيان العرض وعدم قدرته علي مجاراة ببيان الطلب، حيث قدر معدل التضخم بنحو 7.90% كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، مسجلا ارتفاعا قدر بنحو 11.14% خلال الخمس سنوات الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠١٢) بمعدل زيادة قدر بنحو 41.01% مقارنة بالفترة الأولى، وقد ظهرت آثاره في عدم تنويع هيكل الإنتاج القومي، وارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الهياكل الإنتاجية علي استيعاب عمالة جديدة، مما يؤدي إلى جمود عرض السلع والخدمات وتضطر الدولة إلي الاعتماد علي الاستيراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلي الارتفاع التدريجي والمستمر في المستوي العام للأسعار، مما استدعي معه دراسة تلك الضغوط التضخمية المتوالية والمستمرة ومعرفة كيفية علاجها والحد منها، وهدف البحث إلي التعرف علي المحاور التالية:

١- (مظهر ظاهرة التضخم) عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في المستوي العام للأسعار. وذلك بدراسة الأرقام القياسية بأواعها المختلفة حيث تبين أنها تتزايد بمعدلات نمو متقاربة خلال فترة الدراسة، مما يشير لارتفاع المستوي العام للأسعار للدلالة علي وجود التضخم.

٢- (تشخيص ظاهرة التضخم) قياس الضغوط التضخمية المحلية والمستوردة في الاقتصاد المصري بمعرفة العوامل المؤثرة عليها حيث تم استخدام بعض المقاييس والمعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية سواء المحلية منها عن طريق معامل الاستقرار النقدي ونسبة الإفراط النقدي بجانب الطرق المختلفة لقياس حجم الفجوة التضخمية، أو المستوردة وذلك عن طريق درجة الانكشاف الاقتصادي، والميل الحدي للإستيراد والتصدير.

٣- (روشتة علاج ظاهرة التضخم) العلاج المقترح للحد من الضغوط التضخمية بالاقتصاد المصري سواء في الأجل القصير من خلال التأثير علي جانبي الطلب والعرض باتباع مجموعة من السياسات كالسياسة النقدية والمالية وسياسة الأجور أو الأجل الطويل من خلال التأثير علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالصادرات والواردات الكلية والادخار والاستثمار.... الخ..

ويوصي البحث بمجموعة من التوصيات للخروج من دائرة التضخم ومنها بتقييد الطلب الاستهلاكي، وتشجيع الأفراد علي الادخار مع تشغيل الطاقات العاطلة في مختلف قطاعات إنتاج السلع والخدمات لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة العرض الكلي والتهيؤ للتصدير في الفترة الزمنية الطويلة، والعمل علي تضيق فجوة الموارد المحلية عن طريق زيادة مستوي الصادرات مقارنة بالواردات وذلك للسلع والخدمات لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وكذلك تصحيح الاختلالات الهيكلية بميزان المدفوعات المصري لتقليل التضخم المستورد.

#### المقدمة

يعتبر التضخم إحدى الظواهر العالمية التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والنامية منها علي حد سواء، حيث ينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين طلب وعرض السلع والخدمات مما يؤدي لحالة من عدم الاستقرار السعري للاقتصاد القومي تتمثل في تراجع اسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض المدخرات المحلية،

ومن ثم تراجع التكوين الرأسمالي وانخفاض القوة الشرائية للنقود، الذي يؤثر سلبا على كل من رفاهية السكان ومعدل نمو الاقتصاد المصري ككل.

كما يشير التضخم إلى هبوط في القيمة الخارجية للنقود على أساس أسعار الصرف للعملة الوطنية بأسعار الذهب وبالاحتياطات الدولية.

ويؤثر التضخم على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تكون الاستثمارات غير منتجة كالاتجار في الأراضي والمعادن النفيسة، كما أن زيادة نسبة التضخم تؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات اللازمة للإنتاج ومن ثم يعجز المنتجون عن شراء تلك المدخلات في المواعيد المناسبة، ويظهر هذه واضحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة وخصوصا الزراعي منها نظرا لظاهرة الموسمية التي تميز هذا القطاع عن غيره من بقية القطاعات، غير أنه قد تعتمد معظم الدول النامية على التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية، مما يؤدي لانهايار خطط التنمية من ناحية وانتشار ظاهرة التضخم السلعي والتخلي عن التفضيل النقدي من ناحية أخرى نظرا لإحجام الأفراد عن الإدخار خشية انخفاض القوة الشرائية لمخزوناتهم مما يعمل على تزايد قوي الطلب الاستهلاكي على المنتجات المحلية والمستوردة مما يدفع الدولة إلى الإفراط في الأخذ بسياسة عجز الميزانية.

وتتعدد أنواع التضخم فمنها التضخم الظاهر والتضخم المكبوت (الخبثي)، والتضخم الزاحف، والتضخم الجامح، وتضخم الطلب والتكاليف والتضخم المستورد والمصدر، والتضخم المشترك والذي يظهر نتيجة ارتفاع القوة الشرائية مع ارتفاع حجم السيولة لدى الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع جانب الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتا.

وتكمن أهمية البحث في تناول ظاهرة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي زادت من حدتها في حالات عدم الاستقرار ببنيان الطلب والعرض للسلع والخدمات ومن ثم يتم التعرف على التغيرات التي حدثت في المستوي العام للأسعار وما ينتج عنها من اختلالات هيكلية في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ومعرفة العوامل المسببة لها في محاولة لوضع مقترحات لعلاج هذه الظاهرة سواء في المدى القصير أو البعيد للحد منها أو القضاء عليها خاصة في ظل عدم كفاية الدراسات التي تمت في هذا المجال.

#### مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري في كافة القطاعات الاقتصادية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية ببنيان العرض وعدم قدرته على مجاراة بنيان الطلب، حيث قدر معدل التضخم بنحو 7.90% كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، مسجلا ارتفاعا قدر بنحو 11.14% خلال الخمس سنوات الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠١٢) بمعدل زيادة قدر بنحو 41.01% مقارنة بالفترة الأولى، وقد ظهرت آثاره في عدم تنويع هيكل الإنتاج القومي، وانخفاض الحصيلية الضريبية وعدم كفايتها بما يتناسب مع حجم الانفاق العام اللازم لتحقيق معدلات النمو المرغوبة، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الهياكل الإنتاجية على استيعاب عمالة جديدة، وعجز الاقتصاد القومي الدائم والمستمر عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الضرورية مع جمود عرض هذه السلع مما يضطر الدولة إلى الاعتماد على الاستيراد واعتمادها على الخارج، والذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع التدريجي والمستمر في المستوي العام للأسعار، مما يستدعي دراسة تلك الضغوط التضخمية المتوالية والمستمرة ومعرفة كيفية علاجها والحد منها.

#### هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الضغوط التضخمية الناتجة عن الاختلالات الهيكلية بكافة قطاعات الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، وذلك من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول: (مظهر ظاهرة التضخم)** قياس التغيرات التي تحدث في المستوي العام للأسعار.  
**المحور الثاني: (تشخيص ظاهرة التضخم)** قياس الضغوط التضخمية المحلية والمستوردة في الاقتصاد المصري بمعرفة العوامل المؤثرة عليها.  
**المحور الثالث: (روشتة علاج ظاهرة التضخم)** العلاج المقترح للحد من الضغوط التضخمية بالاقتصاد المصري سواء في الأجل القصير أو الطويل.

#### الأسلوب البحثي ومنهج الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة، اعتمد البحث على استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناء على الأسس الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام بعض المقاييس والمعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية سواء المحلية منها عن طريق معامل الاستقرار النقدي ونسبة

الإفراط النقدي بجانب الطرق المختلفة لقياس الفجوة التضخمية، أو المستوردة عن طريق درجة الانكشاف الاقتصادي، والميل الحدي للاستيراد والتصدير.  
خطة البحث

ويمكن التعرف علي خطة البحث والتي تتضمن المحاور الثلاثة السابق الإشارة إليها في أهداف البحث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) خطة البحث

مظهر الظاهرة	تشخيص الظاهرة	روشة العلاج
قياس التغيرات التي تحدث في مستوي الأسعار للدلالة علي الضغوط التضخمية	تطبيق أنسب الصيغ والمعايير لقياس الضغوط التضخمية أي الأسباب التي تؤدي لارتفاع المستوي العام للأسعار.	التعرف علي برنامج مقترح لعلاج الضغوط التضخمية وليس التعايش معها
الضغوط التضخمية المحلية	الضغوط التضخمية المستوردة	الأجل القصير
ويمكن التعرف علي المظهر العام من خلال:	ويمكن تشخيصها من خلال:	الأجل الطويل
1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.	1- معامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي).	1- نسبة التجارة (درجة الانكشاف الاقتصادي).
أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف.	أ- مقياس سرعة تداول النقود	2- نسبة الاستيراد للناتج المحلي الإجمالي.
ب- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر.	ب- درجة الاستقرار النقدي.	3- الميل الحدي للاستيراد.
ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالجمهورية.	2- الفجوة التضخمية	3- الميل الحدي للتصدير.
2- الرقم القياسي لأسعار الجملة.	أ- طريقة إجمالي فائض الطلب.	4- قياس التضخم المستورد.
3- الرقم القياسي الضمني لمخفض الناتج المحلي الإجمالي.	ب- طريقة صافي فائض الطلب.	
4- التعرف علي الوضع الراهن لظاهرة التضخم.	ج- طريقة فائض عرض النقود.	
	3- نسبة الإفراط النقدي.	
	أ- نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة.	
	ب- حجم الإفراط النقدي.	

المصدر: من إعداد الباحث.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث علي المراجع والبيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة عن الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومطبوعات ونشرات وزارتي التجارة والصناعة، والتخطيط. بجانب اعتماد البحث في إطاره النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية

متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

#### الإطار النظري للبحث:

يعتبر التضخم إحدى حالات عدم التوازن بين جانبي الطلب والعرض مما يؤدي إلى الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات وهو ما استند عليه كينز لتفسير ظاهرة التضخم، في حين يفسر التضخم علي انه ظاهرة نقدية نتيجة للزيادة في معدل نمو عرض النقود الإسمية مما يؤثر علي الأسعار بالارتقاع وهو ما يعرف بمعادلة كمبردج حيث أن الأفراد لديهم الرغبة والقدرة الشرائية في طلب كمية من السلع والخدمات بمعدل أكبر من العرض الحقيقي لها وهذا الفائض في الطلب هو السبب في ارتفاع الأسعار، بينما تفسر نظرية كمية النقود الحديثة -مدرسة شيكاغو- منشأ التضخم نتيجة إفراط البنك المركزي في إصدار النقود ما يؤدي زيادة عرض النقود بمعدل أكبر من الزيادة في الإنتاج أي وجود فائض في الطلب علي السلع يفوق الطاقات الإنتاجية، بينما أمكن تفسير التضخم في ضوء المدرسة السويدية أو نظرية التوقعات في الاختلال الناتج عن زيادة الاستثمار المخطط مقارنة بالادخار المخطط مما يعني وجود فجوة تتمثل في زيادة الطلب (خطط الشراء) عن العرض (خطط الإنتاج)، ومن ثم ارتفاع المستوي العام للأسعار مما يعني انخفاض القوي الشرائية في أسواق السلع أو عوامل الإنتاج، كما توصلت النظرية الكمية في صورتها المعاصرة أن منشأ التضخم من الزيادة في متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود المتداولة حيث أن الزيادة في الأسعار لا يمكن أن تتحقق مالم يتم تمويلها بوسائل نقدية تحت إدارة وسيطرة البنك المركزي.

ويختلف تفسير التضخم في الدول المتخلفة عنه في الدول المتقدمة، وذلك من خلال وجهة النظر إليه، فيري النقديون أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ينحصر علاجه علي الوسائل النقدية والمالية فقط، حيث يرجع إلي الإفراط في إصدار النقود بسبب لجوء تلك الدول لسياسة التمويل التضخمي لتمويل برامج الاستثمار مما يؤدي إلي نمو قوي الطلب الكلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو العرض المتاح من السلع والخدمات، كما يرجع التضخم بتلك الدول إلي الانحرافات السعرية للسياسات النقدية والمالية غير السليمة التي اتبعتها تلك الدول، بينما يري الهيكليون أن التضخم في تلك الدول المتخلفة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع للاختلالات الهيكلية بنيان العرض مع عدم القدرة علي مجاراة بنيان الطلب، ومن هذه الاختلالات تخصص تلك الدول في إنتاج المواد الأولية وعدم تنوع هيكل الإنتاج القومي بما يخلص البلاد من تبعيتها الاقتصادية، كما تكمن أيضا في عدم مرونة أسواق السلع الزراعية والمنتجات الغذائية والقيود المتعلقة بأسواق الصرف الأجنبي إلي جانب الاختلالات الناجمة عن نقص التمويل كما تكمن تلك الاختلالات أيضا في تخلف النظام الضريبي وعدم كفايته بما يتناسب مع حجم الانفاق العام اللازم لتحقيق معدلات النمو المرغوبة وإذا حاولت الدولة الحد من عرض النقود عن طريق تقييد الائتمان المصرفي فإن عرض النقود سينخفض بمعدل أقل من معدل انخفاض الطلب مما يولد حالة من التضخم والركود، كما تكمن تلك الاختلالات في عجز الاقتصاد القومي عن الوفاء بالمتطلبات الغذائية للسكان نظرا لزيادة الطلب علي السلع والخدمات مع جمود عرض هذه السلع مما يؤدي لارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، كذلك يرجع التضخم وفقا لهذه المدرسة إلي نماذج القطاعات الثنائية والتي تنسم بوجود قطاعات تنمو بشكل سريع وتزداد فيها بوضوح معدل الإنتاجية مثل الخدمات والتكنولوجيا، وقطاعات متخلفة لا يمكنها مواكبة الزيادات المتنامية علي منتجاتها والناتجة عن زيادة مستويات الطلب المدفوعة بنمو أجر العاملين بالقطاعات سريعة النمو كالزراعة والصناعة بما يؤدي لارتفاع أسعار منتجات القطاعات المتخلفة نظرا لزيادة مستويات الطلب وتشكل تلك الاختناقات عدة عوامل تساعد علي تنامي الضغوط التضخمية وتغذيتها بشكل مستمر

وعموما يمكن تقسيم درجات التضخم حسب معدله إلي سبع حالات كما يتضح من الجدول رقم (٢)

كما يلي:

جدول رقم (٢) درجات التضخم.

م	الدرجة	المدلول الاقتصادي	المصطلح
١	أقل من ٠	انكماش	Deflation
2	0% – 2.5%	ثبات واستقرار الأسعار	Price stability
٣	2.5% – 5%	التضخم المعتدل	Moderate inflation
٤	5% – 8%	التضخم الشديد	Serious inflation
٥	8% – 12%	التضخم المضاعف ذاتيا	Self-compounding inflation
٦	12% – 20%	التضخم الجامح	Hyperinflation
٧	أكبر من ٢٠%	التضخم المنفجر	Explosive inflation

Source: Hellerstein, Rebecca, *The Impact of Inflation*, Federal Reserve Bank of Boston, Winter 1997.

## النتائج البحثية ومناقشتها

### المحور الأول: مظهر ظاهرة التضخم

يمكن التعرف علي المظهر العام لظاهرة التضخم من خلال قياس التغيرات التي تحدث في المستوي العام للأسعار ممثلة في الأرقام القياسية لتلك الأسعار حيث تعتبر تلك الأرقام دقيقة وشاملة للتعبير عن مظهر الظاهرة لأنها تعكس إلي حد كبير التغير الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، وتنقسم تلك الأرقام إلي:

#### ١- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة **Cost of living index** (الرقم القياسي للأسعار المستهلكين) **Consumer Price Index**:

ويعتبر هذا الرقم مؤشرا هاما لظاهرة التضخم حيث يعكس التدهور الذي يطرا علي القوة الشرائية للنقود، كما يعتبر الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب الجزء الأهم من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نظرا للأهمية الخاصة التي يمثلها الانفاق علي الطعام والشراب في نمط الانفاق الاستهلاكي لغالبية السكان، وينقسم إلي:

أ- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر**: حيث يعتبر مؤشرا لأسعار البيع بالتجزئة ليعبر عن التغيرات التي تطرا علي القوة الشرائية للنقود لسكان المدن وذلك للإنفاق علي السلع الضرورية للمعيشة. وبدراسة الجدول رقم (١) بالملاحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقصاه نحو 304.90% عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرت بنحو 204.9% مقارنة بسنة الأساس عام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢) بالملاحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكميلية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 4.74%، يمثل نحو 2.10% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 225.80%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٨% من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ب- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف**: حيث يعتبر مؤشرا لأسعار البيع بالتجزئة ليعبر عن التغيرات التي تطرا علي القوة الشرائية للنقود لسكان المدن وذلك للإنفاق علي السلع الضرورية للمعيشة ولكن بأسعار ترجيحية مختلفة تتناسب مع نمط الانفاق الاستهلاكي في الريف، **ويلاحظ** أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف أعلى منه بالنسبة للحضر خلال بعض السنوات وذلك لضعف الرقابة السعرية وقلة منافذ البيع وارتفاع تكاليف النقل وقلة دخول سكان الريف مقارنة بسكان المدن.

وبدراسة الجدول رقم (١) بالملاحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقصاه نحو 239.10% عام ٢٠١١ بنسبة زيادة قدرت بنحو 239.10% مقارنة بسنة الأساس عام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢) بالملاحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكميلية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 4.53%، يمثل نحو 2.36% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 191.43%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة

إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٩% من قيم هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

**ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الجمهورية:** حيث يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود للسكان على مستوي الجمهورية كمتوسط هندسي للأرقام القياسية لريف وحضر الجمهورية وذلك للإفناق على السلع الضرورية للمعيشة.

وبدراسة الجدول رقم (١ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقصاه نحو 272.48% عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرت بنحو 172.48% مقارنة بسنة الأساس عام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكميلية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 3.54%، يمثل نحو 1.70% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 208.07%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٩% من قيم هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

ورغم أن تلك الأرقام القياسية تسجل الأسعار الرسمية لا الفعلية إلا أن حساب معدل النمو لذلك الرقم يوضح طبيعة الغلاء سواء في الحضر أو الريف أو على مستوي الجمهورية.

**فبالنسبة لحضر مصر،** تبين تذبذب معدل النمو خلال الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصى قدر بنحو 19.70% عام ١٩٩١، وحد أدنى (1.32%) عام ٢٠٠٤ بمتوسط قدر بنحو 5.37% خلال نفس الفترة المدروسة.

**وبالنسبة لريف مصر،** تبين تذبذب معدل النمو خلال الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصى قدر بنحو 16.40% عام ١٩٩١، وحد أدنى (1.43%) عام ٢٠٠٤ بمتوسط قدر بنحو 4.23% خلال نفس الفترة المدروسة.

**وأخيرا وبالنسبة لمستوي الجمهورية،** تبين تذبذب معدل النمو خلال نفس الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصى قدر بنحو 18.04% عام ١٩٩١، وحد أدنى (1.37%) عام ٢٠٠٤ بمتوسط قدر بنحو 4.78% خلال نفس الفترة المدروسة.

## ٢- الرقم القياسي لأسعار الجملة Wholesale Price Index:

حيث يستند هذا الرقم على الأسعار الرسمية ويشمل جميع المناطق الجغرافية للدولة دون تمييز، غير أن الارتفاع في ذلك الرقم ينعكس بالضرورة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ويلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التجزئة) ينمو بنسبة أكبر من نمو الرقم القياسي لأسعار الجملة نظرا لكثرة عدد الوسطاء والخدمات التسويقية في البيع بالتجزئة مقارنة بالجملة.

وبدراسة الجدول رقم (١ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقصاه نحو 230.20% عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرت بنحو 130.20% مقارنة بسنة الأساس عام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكميلية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 5.34%، يمثل نحو 2.93% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 182.42%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٩% من قيم هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

ويلاحظ أن ذلك الرقم يوضح طبيعة الغلاء على مستوي أسعار الجملة، حيث تذبذب معدل النمو خلال نفس الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصى قدر بنحو 17.90% عام ١٩٩١، وحد أدنى (1.70%) عام ٢٠٠٤ بمتوسط قدر بنحو 3.95% خلال نفس الفترة المدروسة.

## ٣- الرقم القياسي الضمني للنتائج المحلي الإجمالي Implicit Price Deflator of GDP:

ويضم هذا الرقم جميع أسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الجملة والتجزئة، كما أنه لا يثير مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية وأخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها، ويمكن الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في نفس السنة مضروبا في مائة، فإذا كان الناتج يساوي ١٠٠ دل ذلك على الاستقرار التام لمستوي الأسعار، وإذا زاد الناتج عن ١٠٠ دل

ذلك علي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وإذا انخفض الناتج عن ١٠٠ دل ذلك علي انخفاض المستوى العام للأسعار.

وبدراسة الجدول رقم (١ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقصاه نحو 239.10% عام ٢٠١١ بنسبة زيادة قدرت بنحو 139.10% مقارنة بسنة الأساس عام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكعيبية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 2.55%، يمثل نحو 1.50% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 169.51%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٤% من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويلاحظ أن ذلك الرقم يوضح طبيعة الغلاء علي مستوى أسعار الجملة والتجزئة معاً، حيث تبين تذبذب معدل النمو خلال نفس الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصى قدر بنحو 30.24% عام ٢٠١١، وحد أدني (19.97%) عام ٢٠٠٥ بمتوسط قدر بنحو 4.51% خلال نفس الفترة المدروسة، ومن هنا اتضح أن معدل الارتفاع في الأسعار طبقاً لهذا الرقم بلغ أقصاه عام ٢٠١١، أي خلال الفترات التالية للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وخلال فترة الثورات والاختلالات الهيكلية في الإنتاج مع تزايد معدلات الاستهلاك.

ويلاحظ من دراسة الأرقام القياسية السابقة بكافة أنواعها للدلالة علي مظهر الظاهرة أنها جميعها تتزايد بمعدلات نمو متقاربة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يشير إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار للدلالة علي وجود التضخم كظاهرة ممثلة ضغوطاً تضخمية بالاقتصاد المصري مما يتطلب معه دراستها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها.

#### ويعد التعرف علي مظهر ظاهرة التضخم من خلال دراسة الأرقام القياسية بأنواعها المختلفة،

وباستعراض الجدول رقم (١ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أنه تراوح بين حد أدني 2.4% عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ وحد أقصى قدر بنحو 21.20% عام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لهما هي الصورة التكعيبية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 1.23% تمثل نحو 15.57% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 7.90% وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٦٤% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٣٦% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويلاحظ أن التضخم السنوي قدر بنحو 7.90% كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) مسجلاً ارتفاعاً قدر بنحو 11.14% خلال الخمس سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) بمعدل زيادة قدرت بنحو 41.01% مقارنة بالفترة الأولى، أي تزايد متوسط التضخم خلال فترة الأزمة المالية العالمية وما تلاها من ثورات واختلالات هيكلية في الإنتاج وزيادة الطلب عن العرض من السلع والخدمات، كما اتضح من الجدول رقم (٢) الذي يوضح درجات التضخم أن التضخم من النوع المضاعف ذاتياً (٨% - ١٢%) والذي ينمو تلقائياً بمعدلات مرتفعة قد تصل إلي التضخم الجامح ثم التضخم المنفجر الذي يدمر كافة قطاعات الاقتصاد القومي وبلا هوادة.

**المحور الثاني: (تشخيص ظاهرة التضخم).**

لتشخيص ظاهرة التضخم يتم استخدام بعض المعايير الاقتصادية المختلفة لقياس الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي وذلك لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار (التضخم)، حيث لم توضح الأرقام القياسية إلا المظهر العام لظاهرة التضخم دون معرفة الأسباب (تشخيص الظاهرة)، وتنقسم تلك المعايير إلى:

**أ- المعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية المحلية في الاقتصاد المصري.**

تستخدم تلك المعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار (التضخم) وذلك على المستوي المحلي، ومن تلك المعايير مايلي:

**أولاً: معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability أو الضغط التضخمي.**

حيث يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود، حيث أن زيادة كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي يؤدي إلى خلق فائض في الطلب، أي اختلال بين تيار الانفاق النقدي وتيار العرض النقدي للسلع والخدمات، ويأخذ الصورة التالية:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

حيث: M = عرض النقود، V = سرعة دوران النقود، P = الأسعار، Y = الناتج القومي الحقيقي.

وعند اخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذه المعادلة تصبح بالشكل التالي:

$$\log M + \log V = \log P + \log Y$$

وعند تحويل المعادلة لمعدلات النمو تصبح بالشكل التالي:

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث تشير:  $\beta$  معامل الاستقرار النقدي ،  $\frac{\Delta M}{M}$  معدل التغير في عرض النقود

$\frac{\Delta Y}{Y}$  معدل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

فإذا كانت  $\beta = 0$  فهذا يعني أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، أما إذا كانت  $\beta$  موجبة فهذا يدل على أن هناك ضغطاً تضخيمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع وتتوقف درجته حسب البعد أو القرب من الصفر، في حين إذا كانت  $\beta$  سالبة فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الإنخفاض وتتوقف درجته حسب البعد أو القرب من الصفر.

**وقبل البدء بدراسة معيار معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي لا بد من قياس سرعة**

**تداول النقود** للتعرف على متوسط عدد المرات التي انتقلت بها كل وحدة من وحدات النقد لتسوية المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن تحديد سرعة تداول النقود عن طريق معادلة كمية النقود كما يلي:

$$V = \frac{PQ}{M} = \frac{GDP}{M}$$

$V$  = سرعة تداول النقود خلال فترة زمنية معينة.  $P$  = المستوى العام للأسعار.

$Q$  = حجم المبادلات الاقتصادية.  $M$  = متوسط كمية النقود خلال تلك الفترة.

$GDP$  = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

وبدراسة الجدول رقم (٣)، تبين أن هناك ثباتا نسبيا في سرعة تداول النقود خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، سواء بالنسبة للمفهومين<sup>(١)</sup> ( $V_1$ ) ، ( $V_2$ )، ومتوسط السرعتين<sup>(٢)</sup>، وقد تنخفض خلال فترات التضخم المترابدين، وربما يرجع ذلك إلى زيادة ضخ كميات متزايدة من النقود في مجالات محددة دون أن تدور أكثر من مرة في السنة، أو إلى زيادة ميل الأفراد إلى الاكتناز، مما يدل على أن بطء سرعة تداول النقود خلال فترات التضخم، ومن ثم لم تساهم سرعة دوران النقود إيجابيا في رفع مستويات الأسعار خلال هذه الفترة أي عدم مسنوليتها عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

وبالنسبة لمتوسط معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي)، وبدراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أنه قدر بنحو (12697.27 مليون جنيه)، 20964.37 مليون جنيه بالنسبة لمفهوم عرض النقود ( $M_1$ )، ( $M_2$ ) على الترتيب، مما يعني أن هناك ضغطا تضخيميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع حسب المفهوم ( $M_2$ ) مقارنة بالمفهوم ( $M_1$ ) الذي تتجه فيه الأسعار للانخفاض نظرا للإشارة السالبة للمعامل.

كما تبين أن ذلك المعامل بلغ أقصاه نحو 113550.09 مليون جنيه، 170835.09 مليون جنيه عام ٢٠١١ حسب مفهومي عرض النقود، وربما يرجع ذلك لانتهار الحالة الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة من الثورات المتعددة وانخفاض العرض الكلي وعدم كفاية الإنتاج عن ملاحقة الطلب الكلي من السلع والخدمات.

مما سبق يتضح أن الإشارة الموجبة للمعامل تشير إلى الضغوط التضخمية التي تدفع بالأسعار نحو الارتفاع مما يعني أن درجة الاستقرار النقدي كانت سببا من اسباب التضخم.

ثانيا: الفجوة التضخمية Inflation gap

ويمكن التعرف على ماهية تلك الفجوة التي تنشأ خلال فترة زمنية معينة من خلال حالتين: الأولى إذا حدث فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات ويتحقق عند زيادة الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة، والثانية إذا حدث فائض في العرض النقدي ويتمثل في الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود. ويتم قياس تلك الفجوة من خلال المعايير التالية:

أ- معيار فائض الطلب الكلي: Excess Demand

حيث يتم مقارنة الطلب الكلي بالعرض الكلي على السلع والخدمات وتتمثل تلك الفجوة التضخمية بالفرق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الموارد

ويتمثل تلك الاستخدامات في إجمالي كل من الاستثمار والاستهلاك والصادرات الكلية للسلع والخدمات بينما تتمثل إجمالي الموارد في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مضافا إليه الواردات الكلية من السلع والخدمات. فإذا زاد الإنفاق زادت الفجوة التضخمية وإذا انخفض الإنفاق انخفضت الفجوة التضخمية. ويتمثل فائض الطلب في المعادلة التالية

$$D_X = (C_p + C_G + I + E) - Y$$

حيث  $D_X$  = إجمالي فائض الطلب ،  $C_p$  = الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

$C_G$  = الإستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية ،  $I$  = الإستثمار بالأسعار الجارية.

$E$  = الإستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

$Y$  = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

وبالنسبة لإجمالي الاستخدامات، وبدراسة الجدول رقم (٤) بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى ١٢٧ مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 1982.70 مليار جنيه عام

$$V_2 = \frac{GDP}{M_2} , \quad V_1 = \frac{GDP}{M_1} \quad (١)$$

(٢) المتوسط الهندسي لكل من  $V_1$  ،  $V_2$

٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1461.18% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 73.57 مليار جنيه تمثل حوالي 11% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 666.18 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٨% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة العوامل المؤثرة علي إجمالي الاستخدامات تبين انها تتمثل في:

#### ١- الإنفاق القومي الإجمالي.

وبدراسة الجدول رقم (٤ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 107.50 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 1708.10 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1488.93% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 60.30 مليار جنيه تمثل نحو 11.2% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 546.97 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٧% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٣% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة العوامل المؤثرة علي إجمالي الإنفاق القومي أي الطلب الكلي تبين انها تتمثل فيما يلي:

#### أ- إجمالي الاستثمار

وبدراسة الجدول رقم (٤ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 26.10 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 258.10 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 888.89% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 10.28 مليار جنيه تمثل نحو 10.49% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 98.01 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٧% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٣% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

#### ب- إجمالي الاستهلاك.

وبدراسة الجدول رقم (٤ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 79.80 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 1450 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1717.04% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 50.02 مليار جنيه تمثل نحو 11.14% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 448.96 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٦% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٤% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

## ٢- الصادرات السلعية والخدمية:

بدراسة الجدول رقم (٤ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 16.14 مليار جنيه عام ١٩٩٣، وحد أقصى 295.90 مليار جنيه عام ٢٠٠٨، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1733.90% مقارنة بعام ١٩٩٢، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكريرية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 14.34 مليار جنيه تمثل نحو 12.03% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 119.21 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٤% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٦% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

**وبالنسبة لإجمالي الموارد، وبدراسة الجدول رقم (٤ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 122.74 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 1036.34 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 744.37% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التريبيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 42.52 مليار جنيه تمثل نحو 10.15% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 419.11 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٧% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٣% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.**

### ١- وبدراسة العوامل المؤثرة علي إجمالي الموارد تبين أنها تتمثل فيما يلي:

#### ١- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة).

وبدراسة الجدول رقم (٤ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 91.54 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 629.14 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 587.32% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التريبيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 26.33 مليار جنيه تمثل نحو 9.70% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 271.33 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٧% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٣% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

#### ٢- الواردات السلعية والخدمية.

بدراسة الجدول رقم (٤ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 31.20 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 407.20 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1205.13% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التريبيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 16.65 مليار جنيه تمثل نحو 11.27% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 147.78 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٦% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٤% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

**وبالنسبة لإجمالي فائض الطلب، وبدراسة الجدول رقم (٤ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 15.97 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 1078.96 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 6658.30% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التريبيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 33.97 مليار جنيه تمثل نحو 12.32% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 275.64 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٨% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى**

التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٢% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

**وبالنسبة للفجوة التضخمية،** وبدراسة الجدول رقم (٤ بالملاحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، وحسب معيار إجمالي فائض الطلب تبين أنها تراوحت بين حد أدنى 4.27 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى قدر بنحو 946.36 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرت بنحو 22089.05% مقارنة بعام ١٩٩٠، كما لوحظ تزايد تلك الفجوة التضخمية بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ نظرا للأزمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٨ وما تلاها من تقلبات اقتصادية وثورات مختلفة بالإضافة إلى عدم ملاحقة الزيادة في الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة للزيادة في الانفاق القومي (بالأسعار الجارية).

**وبدراسة الجدول (٢ بالملاحق)،** لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 31.04 مليار جنيه تمثل نحو 12.56% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 247.07 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٩% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١١% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

**ومن العرض السابق للفجوة التضخمية وفقا لمعيار إجمالي فائض الطلب الكلي،** تبين من الجدول رقم (٤ بالملاحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) أن الحجم النسبي لتلك الفجوة والذي يمثل ضغط فائض الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري ويتم حسابه عن طريق قسمة إجمالي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوح بين حد أدنى 17.44% عام ١٩٩٠، وحد أقصى 171.50% عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 883.29% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملاحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة الخطية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 3.08% تمثل نحو 3.77% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 81.75%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٢٩% من هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٧١% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

**كما تبين من دراسة الجدول رقم (٤ بالملاحق) أن إجمالي الاستثمار لا يمثل في معظم سنوات فترة الدراسة أكثر من ٢٠% من إجمالي الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي،** بينما يمثل إجمالي الاستهلاك نحو ٨٠% مما يدل على أن الاستهلاك القومي يمثل مصدر الضغط الرئيسي في نمو الإنفاق الكلي أي الطلب الكلي نظرا لاستثنائه بالجزء الأكبر في هيكل هذا الإنفاق ويرجع هذا للزيادة المستمرة في السكان وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وقد تبين هذا من دراسة الأرقام القياسية للمستهلكين سواء في الريف أو في الحضر أو المتوسط الهندسي لكل منهما، مما يعني أن معيار إجمالي فائض الطلب الكلي ساهم إيجابيا في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مسنوليته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

**ب- صافي فائض الطلب Net Excess Demand**

يمثل هذا المتغير ذلك الجزء من فائض الطلب الذي لم يقابله عجزا في ميزان العمليات الجارية وهو يمثل ضغطا تضخيميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ويمكن تصويره بالمعادلة التالية:

$$D_{XN} = (D_X - F)$$

حيث  $D_{XN}$  = صافي فائض الطلب ،  $D_X$  = إجمالي فائض الطلب.

$$F = \text{عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات (بدون تحويلات).}$$

وبدراسة الجدول رقم (٤ بالملاحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 28.33 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 1253.14 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 4323.07% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢ بالملاحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 38.23 مليار جنيه تمثل نحو 12.40% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 308.26 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة

معامل التحديد أن نحو ٨٧% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٣% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة صافي العمليات الجارية بدون تحويلات باعتبارها العامل المؤثر على صافي فائض الطلب تبين من دراسة الجدول رقم (٤) بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 3.19 مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 174.18 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 5353.32% مقارنة بعام ١٩٩٠، وبدراسة الجدول (٢) بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكميلية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 1.63 مليار جنيه تمثل نحو 5% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 32.62 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٦% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٤% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

ومن العرض السابق للفجوة التضخمية وفقاً لمعيار صافي فائض الطلب، تبين من الجدول رقم (٤) بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) أن الحجم النسبي لتلك الفجوة والتي تمثل ضغط صافي فائض الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية للاقتصاد المصري ويتم حسابها عن طريق قسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 30.95% عام ١٩٩٠، وحد أقصى قدر بنحو 199.18% عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرت بنحو 539.33% مقارنة بعام ١٩٩٠، وذلك بمتوسط قدر بنحو 93.86% خلال فترة الدراسة.

كما لوحظ أن الحجم النسبي للفجوة التضخمية المحسوب طبقاً لصافي فائض الطلب يقترب من المحسوب طبقاً لإجمالي فائض الطلب، الأمر الذي يشير إلى أن معيار صافي فائض فائض الطلب ساهم إيجابياً أيضاً في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مستويته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

#### ج: معيار فائض عرض النقود:

وتحدثت الفجوة التضخمية طبقاً لهذا المعيار إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة.

$$IG = \Delta M - \left( \frac{M}{RGNP} \cdot \Delta RGNP \right)$$

$M$

حيث تشير  $\Delta M$  للتغير في عرض النقود، بينما تشير  $RGNP$  للطلب على النقود، وتشير  $\Delta RGNP$  إلى التغير في الناتج القومي الحقيقي.

ويمكن المحافظة على الاستقرار النقدي وتقادي الاختلال عندما تتناسب الزيادة في عرض النقود مع الزيادة في الناتج القومي الحقيقي.

ويعني مفهوم العرض النقدي رصيد الأشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وتتعدد المفاهيم فبالإضافة إلى النقد المتداول والعملية المعاونة، هناك أنواع تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة أي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون تقلب في قيمتها أو بتقلب يحدث في أضيق الحدود ويمكن التعرف على عرض النقود من خلال ثلاثة مفاهيم:

- ١- مجموع وسائل الدفع ( $M_1$ ) (المفهوم الضيق): صافي البنكوت المتداول + العملة المساعدة المتداولة + الودائع الجارية الخاصة.
- ٢- السيولة المحلية الخاصة ( $M_2$ ) (المفهوم الواسع): مجموع وسائل الدفع + اشباه النقود. وتشمل أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والقطاع العائلي مضافاً إليها الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية).
- ٣- إجمالي السيولة المحلية ( $M_3$ ) (المفهوم الأوسع): السيولة المحلية الخاصة + الودائع الحكومية لدي البنوك.

وقد تم استعمال عرض النقود بالبحث حسب المفهومين ( $M_1$ )، ( $M_2$ ) نظرا لتوافر البيانات عنهما. ودراسة الجدول رقم (٥ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن عرض النقود حسب كمية وسائل الدفع ( $M_1$ ) تراوح بين حد أدنى 16248 مليون جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 274510 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1589.50% مقارنة بعام ١٩٩٠، كما تبين أن عرض النقود حسب إجمالي السيولة المحلية ( $M_2$ ) تراوح بين حد أدنى 95590 مليون جنيه عام ١٩٩٠، وحد أقصى 1094408 مليون جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1044.90% مقارنة بعام ١٩٩٠، ودراسة الجدول (٢ بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق حسب المفهومين علي الترتيب خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لهما هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 10418.27 مليون جنيه، 43893.82 مليون جنيه علي الترتيب تمثل نحو 11.83%، 10.54% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 88088.05 مليون جنيه، 416587.44 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٨%، ٩٩% علي الترتيب من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢%، ١% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ودراسة الجدول رقم (٥ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين ان هناك فائض عرض النقود (فجوة تضخمية) خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه نحو 70477.59 مليون جنيه، 237294.12 مليون جنيه عام ٢٠١١ حسب المفهومين  $M_1$ ،  $M_2$  علي الترتيب، مما يعني أن الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي مما يؤدي لزيادة الأسعار، الأمر الذي يعني أن زيادة عرض النقود كان سببا من أسباب التضخم، بينما تشير الأرقام السالبة لفائض عرض النقود ان هناك (فجوة انكماشية) خلال بعض سنوات الدراسة مما يعني وجود انكماش اقتصادي وصل أقصاه (12942.22) مليون جنيه، (78815.73) مليون جنيه عام ٢٠٠٥ حسب المفهومين  $M_1$ ،  $M_2$  علي الترتيب، ويعزي انخفاض الفجوة التضخمية خلال تلك الفترة إلي انتهاء سياسات اقتصادية من شأنها تقييد الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص، وكذلك اتباع سياسة تقييد الانفاق الحكومي.

كما تبين من دراسة نفس الجدول السابق بالملحق خلال نفس الفترة المذكورة، أن الطلب علي النقود (الفجوة غير التضخمية) خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه نحو 35468.42 مليون جنيه، 141404.41 مليون جنيه عام ٢٠١٢ حسب المفهومين  $M_1$ ،  $M_2$  علي الترتيب حيث شهد هذا العام انخفاضا في عرض النقود قدر بنحو (9665.42) مليون جنيه، (56407.41) مليون جنيه للمفهومين علي الترتيب نتيجة بعض السياسات المتبعة لتقييد الائتمان وكذلك الانفاق الحكومي كما تم الإشارة إلي ذلك سابقا.

كما لوحظ أيضا من دراسة نفس الجدول السابق بالملحق خلال نفس الفترة المذكورة، ان الطلب علي النقود (الفجوة غير التضخمية) خلال فترة الدراسة بلغ أدناه نحو 35810.59 مليون جنيه، 145342.12 مليون جنيه عام ٢٠١١ حسب المفهومين  $M_1$ ،  $M_2$  علي الترتيب حيث شهد هذا العام زيادة في عرض النقود قدر بنحو 70477.59 مليون جنيه، 237294.12 مليون جنيه الأمر الذي يعني أيضا أن زيادة عرض النقود خلال ذلك العام كان سببا واضحا من أسباب التضخم.

واخيرا تبين من دراسة نفس الجدول السابق بالملحق خلال نفس الفترة المذكورة، أن متوسط فائض عرض النقود (الفجوة التضخمية) خلال فترة الدراسة قدر بنحو 4338.20 مليون جنيه، 9140.75 مليون جنيه حسب المفهومين  $M_1$ ،  $M_2$  علي الترتيب، الأمر الذي يعني أيضا أن زيادة عرض النقود خلال فترة الدراسة كان سببا واضحا من أسباب التضخم.

ثالثا: نسبة الإفراط النقدي Excess money:

ويستند هذا المعيار على الإتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود. ويتم حسابه من المعادلة

التالية:

$$M_{ext} = \varphi_0 Y_t - M_t$$

حيث أن:  $M_{ext}$  = تمثل حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوى الأمثل لكمية

النقود،  $\varphi_0$  = تمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس، ويمكن الحصول عليها عن طريق قسمة كمية النقود المتداولة  $M$  على الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة،  $Y_t =$  تمثل حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة  $t$ ،  $M_t =$  تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة  $t$ .  
وقيل التعرف علي حجم الإفراط النقدي يجب التعرف علي تطور نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة ( $\varphi_0$ ).

**فطبقا لمفهوم عرض النقود ( $M_1$ )**، وبدراسة الجدول رقم (٦ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، كانت كل وحدة من الناتج المحلي الحقيقي يقابلها 0.29 قرشا في التداول كمتوسط للفترة المدروسة، وقد تراوح بين حد أدنى 0.18 قرشا خلال عام ١٩٩٠، وحد أقصى 0.45 قرشا خلال عام ٢٠١١، مما يدل علي أن حجم الإفراط النقدي كان سببا من أسباب التضخم خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه عام ٢٠١١، كما اتضح سابقا من قياس الفجوة التضخمية طبقا لمعيار فائض عرض النقود.  
وقد تم التوصل لنفس النتيجة السابقة، عند دراسة الأرقام القياسية لنصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة علي اعتبار سنة الأساس عام ١٩٩٠ حيث تبين تزايدها خلال فترة الدراسة وبلغت أقصاها عام ٢٠١١ بنحو 255.75%.

**وطبقا لمفهوم عرض النقود ( $M_2$ )**، وبدراسة الجدول رقم (٦ بالملحق) خلال نفس الفترة المدروسة، كانت كل وحدة من الناتج المحلي الحقيقي يقابلها 1.46 قرشا في التداول كمتوسط للفترة المدروسة، وقد تراوح بين حد أدنى 1.84 قرشا خلال عام ١٩٩٠، وحد أقصى 1.04 قرشا خلال عام ٢٠١١، مما يدل علي أن حجم الإفراط النقدي كان سببا من أسباب التضخم خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه عام ٢٠١١، كما اتضح سابقا من قياس الفجوة التضخمية طبقا لمعيار فائض عرض النقود.  
وقد تم التوصل لنفس النتيجة السابقة، عند دراسة الأرقام القياسية لنصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة علي اعتبار سنة الأساس عام ١٩٩٠ حيث تبين أيضا تزايدها خلال فترة الدراسة وبلغت أقصاها عام ٢٠١١ بنحو 176.43%.

**وبالنسبة لحجم الإفراط النقدي** لحساب كمية النقود الزائدة عن المستوي الأمثل الذي يلزم للمحافظة علي ثبات الأسعار، وبدراسة الجدول رقم (٦ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، اتضح أن مجموع الإفراط النقدي الزائد عن الكمية المثلى قدر بنحو 918302.11 مليون جنيه، 3064570.63 مليون جنيه خلال فترة الدراسة طبقا لمفهوم عرض النقود علي الترتيب، يمثل نحو 14.72%، 49.11% طبقا لمفهوم عرض النقود علي الترتيب من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة المقدر بنحو 6240487.02 مليون جنيه،

**وبمقارنة حجم الإفراط النقدي بصافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة**، تبين أن حجم الإفراط النقدي كان مسئولًا عن إحداث النسبة الكبرى من صافي فائض الطلب الذي اعتبر سببا من أسباب التضخم كما تم الإشارة سابقا، حيث قدرت تلك النسبة بنحو 12.95%، 43.22% بالنسبة لمفهوم عرض النقود علي الترتيب، وارتفاع هذه النسبة أيضا يؤكد أن حجم الإفراط النقدي ساهم إيجابيا في خلق التضخم.  
كما لوحظ مدي العلاقة بين الوثيقة بين نسبة الإفراط النقدي ونسبة الفجوة التضخمية سواء طبقا لإجمالي فائض الطلب، أو لصافي فائض الطلب حيث تكاد تتطابق مع بعضها البعض بمعنى أن النمو الذي حدث في كمية النقود أدى لخلق فائض الطلب، وأن التزايد في فائض الطلب أدى لارتفاع مماثل في مستويات الأسعار، كما لوحظ أن النسبة 43.22% حسب المفهوم الواسع لعرض النقود ( $M_2$ ) تمثل نسبة مرتفعة من صافي فائض الطلب نظرا لما تقوم به الدولة أحيانا باتباع سياسة النقود الرخيصة The policy of cheap money التي تتمثل في زيادة كمية النقود المتداولة دون أن يقابلها زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الاستقرار النقدي مما يؤدي إلي زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد المصري تدفع بالمستوي العام للأسعار نحو الارتفاع.

#### رابعاً: فجوة الموارد Output Gap

يمثل متغير فجوة الموارد Output Gap الفرق بين مستويات الناتج المحلي الحقيقي ومستويات الناتج الممكن الوصول إليه Potential Output حيث يشير إلي مستوي التوظيف في أي دولة، ففي حالة وجود فجوة موارد سلبية يعني ذلك ارتفاع مستويات الناتج الممكن الوصول إليه مقارنة بالمستويات الفعلية للناتج وهو ما يعني وجود موارد عاطلة، وفي حالة وجود زيادة في مستويات الطلب تستغل لزيادة الناتج مما يؤدي لحفض معدلات التضخم، حيث ان العلاقة بينهما عكسية، وفي حالة وجود فجوة موارد موجبة يعني ذلك

ارتفاع مستويات الناتج الحقيقي فوق مستويات الناتج المحتمل، مما يعني أن زيادة في مستويات الطلب تؤدي لارتفاع مستويات الأسعار حيث تمثل ضغطا على الموارد المحدودة وبالتالي تكون العلاقة بينهما عكسية. وبدراسة الجدول رقم (٧ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن فجوة الموارد كانت سالبة خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين حد أدنى (6.60) مليار جنيه عام ٢٠٠٤، وحد أقصى (132.60) مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرتها بنحو 1909.09% مقارنة بعام ٢٠٠٤، بمتوسط قدر بنحو 29.02 مليار جنيه مما يدل على ارتفاع مستويات الناتج الممكن الوصول إليه مقارنة بالمستويات الفعلية للناتج وهو ما يعني وجود موارد عاطلة، وفي حالة وجود زيادة في مستويات الطلب تستغل تلك الموارد لزيادة الناتج مما يؤدي لخفض معدلات التضخم، حيث أن العلاقة بينهما عكسية، أي أن فجوة الموارد التي تمثلت في وجود موارد عاطلة كانت سببا واضحا من أسباب التضخم.

كما اتضح من دراسة الجدول رقم (٧ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، أن نسبة فجوة الموارد للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، تراوحت بين حد أدنى 1.45% عام ٢٠٠٤، وحد أقصى 17.24% عام ١٩٩٣ بنسبة انخفاض 91.59% مقارنة بعام ١٩٩٣، بمتوسط قدر بنحو 6.82%.

كما اتضح من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، ان نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، تراوح بين حد أدنى 17.49% عام ٢٠١٢، وحد أقصى 30.26% عام ١٩٩٠ بنسبة انخفاض 42.20% مقارنة بعام ١٩٩٠، بمتوسط قدر بنحو 20.61%، وقد لوحظ انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ حيث قدرنا بنحو 17.90%، 17.49% على الترتيب.

وبالنسبة للإستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدراسة الجدول رقم (٧) بالملحق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن تلك النسبة تراوحت بين حد أدنى 77.03% عام ٢٠٠٧، وحد أقصى 98.28% عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرتها بنحو 27.59% مقارنة بعام ٢٠٠٧، بمتوسط قدر بنحو 90.55%، وقد لوحظ أنه خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ والذي حدث فيهما انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي زادت نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرنا بنحو 91.07%، 98.28% على الترتيب.

وبالنسبة للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدراسة الجدول رقم (٧) بالملحق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن تلك النسبة تراوحت بين حد أدنى 26.88% عام ١٩٩٨، وحد أقصى 42.78% عام ١٩٩٣ بنسبة انخفاض قدرتها بنحو 37.17% مقارنة بعام ١٩٩٣، بمتوسط قدر بنحو 32.40%، وقد لوحظ أنه خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ قدرت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29.93%، 31.93% على الترتيب.

مما سبق اتضح أن زيادة فجوة الموارد المحلية كانت أحد الأسباب الرئيسية للضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة الاستثمارات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وتزايد قوتي الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة الاعتماد على العالم الخارجي ولجوء الدولة إلى الأخذ بسياسة عجز الميزانية بشكل مفرط لتمويل ذلك الاستهلاك.

- المعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية المستوردة في الاقتصاد المصري

يعتبر التضخم المستورد أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية وخصوصا في الدول النامية حيث ترتفع الأسعار المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات مما يضيف عبئا متزايدا على معدل التضخم المحلي.

وتستخدم المعايير الاقتصادية التالية لقياس الضغوط التضخمية المستوردة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى الارتفاع المستمر في مستوي الأسعار المحلية نتيجة الأسعار العالمية في محاولة لتشخيص التضخم المستورد، ومن تلك المعايير مايلي:

#### ١- نسبة التجارة (درجة الانكشاف الاقتصادي)

يشير هذا المؤشر إلى مدى اعتماد النشاط الاقتصادي بالدولة على التجارة الخارجية، كما يشير إلى حجم الاقتصاد بتلك الدولة، ويمكن الحصول على هذا المعيار بقسمة إجمالي قيمة الصادرات والواردات للدولة على الناتج المحلي الإجمالي لها بالأسعار الجارية.

وبدراسة الجدول (٨ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن نسبة التجارة أو الانكشاف الاقتصادي على الخارج تراوحت بين حد أدنى 35.91% عام ١٩٩٢، وحد أقصى 75.05% عام ٢٠٠٨،

بنسبة زيادة قدرت بنحو 109.01% مقارنة بعام ١٩٩٢ بمتوسط قدر بنحو 49.04% خلال فترة الدراسة،

مما يتضح معه تأثير أسعار الواردات علي الأسعار المحلية الأمر الذي يشير لحساسية الاقتصاد المصري لاستيراد التضخم خاصة عام ٢٠٠٨ مع حدوث الأزمة المالية العالمية وتأثيرها علي الاقتصاد المصري، حيث أنه كلما زادت درجة الانكشاف زادت تحكم الدول الرأسمالية المتقدمة بالأسعار العالمية، كما يفسر العلاقة العكسية بين ارتفاع نسبة التجارة أو درجة الانكشاف الاقتصادي وحجم الاقتصاد المصري مما يقلل من فاعلية السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة لتصحيح مسار النمو الاقتصادي وتخفيف آثار التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية منها علي حد سواء.

#### ٢- نسبة الاستيراد للنتائج المحلي الإجمالي.

وبدراسة الجدول رقم (٨ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن تلك النسبة تراوحت بين حد أدنى 21.89% عام ٢٠٠٠، وحد أقصى 40.45% عام ٢٠٠٨، بنسبة زيادة 84.79% مقارنة بعام ١٩٩٥ بمتوسط قدر بنحو 28.12% خلال فترة الدراسة.

ومن المعلوم أنه كلما زادت تلك النسبة عن 20% كلما كان الاقتصاد منفتحاً علي العالم الخارجي حسب ما اعتمده العالم هنريكس<sup>(٣)</sup>، ويلاحظ زيادة تلك النسبة عن ٢٠% خلال فترة الدراسة، مما يدل علي زيادة انكشاف وانفتاح الاقتصاد المصري علي العالم الخارجي.

#### ٣- الميل الحدي للصادرات السلعية والخدمية.

يشير هذا المؤشر إلي التغير في قيمة الصادرات السلعية والخدمية بالنسبة إلي التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدراسة الجدول (٨ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن الميل الحدي لتلك الصادرات بلغ أدناه نحو (34.51%) عام ٢٠٠١ حيث تدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للتصدير وبالتالي انخفاض حصيلة تلك الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 175.12% عام ٢٠٠٨ ليبدل علي ارتفاع ميل الدول للتصدير وبالتالي ارتفاع حصيلة تلك الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر متوسط ذلك الميل بنحو 24.86% خلال فترة الدراسة

#### ٤- الميل الحدي للواردات السلعية والخدمية.

يشير هذا المؤشر إلي التغير في قيمة الواردات السلعية والخدمية بالنسبة إلي التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدراسة الجدول (٨ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين أن الميل الحدي لتلك الواردات بلغ أدناه نحو (13.91%) عام ١٩٩٩ وتدلل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للاستيراد وبالتالي انخفاض المدفوعات لتلك الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 192.81% عام ٢٠٠٨ ليبدل علي ارتفاع ميل الدول للاستيراد وبالتالي ارتفاع المدفوعات لتلك الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في هذا العام نظراً للأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار الواردات سواء السلعية أو الخدمية علي حد سواء، وقد قدر متوسط ذلك الميل بنحو 32.56%

#### قياس التضخم المستورد

ينتج التضخم المستورد من تعامل الدولة مع العالم الخارجي، ويمكن قياسه بطريقتين، تتمثل الأولى في قسمة قيمة الواردات علي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويضرب الناتج في التضخم العالمي. بينما تتمثل الثانية في قسمة قيمة الواردات علي الإنفاق المحلي الإجمالي ويضرب الناتج في التضخم العالمي، وتختلف الطريقتان في اختيار المقام ففي الطريقة الأولى يكون المقام الناتج المحلي الإجمالي، بينما في الطريقة الثانية فالمتغير هو الإنفاق المحلي الإجمالي، والإنفاق المحلي يكون أكثر ارتباطاً مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي كما أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي يزيد عن متوسط الإنفاق المحلي خلال فترة الدراسة مما يؤدي لتخفيض التضخم المستورد.

وبدراسة الجدول رقم (٨ بالملحق) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، تبين ان التضخم المستورد تبعاً للطريقة الأولى تراوح بين حد أدنى قدر بنحو ١.27% عام ٢٠١٠، وحد أقصى قدر بنحو 6.61% عام ١٩٩٤ بمتوسط قدر بنحو 2.87% خلال فترة الدراسة، مما يعني زيادة المستوي العام للأسعار في مصر بتلك النسبة كمتوسط لفترة الدراسة بالإضافة إلي الزيادة الناتجة عن الأسباب المحلية.

(٣) خليل حماد، زكية مشعل، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج علي السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ١٩٨٦.

بينما تراوح التضخم المستورد تبعاً للطريقة الثانية بين حد أدنى قدر بنحو 1.41% عام ٢٠١٠، وحد أقصى قدر بنحو 7.49% عام ١٩٩٤ بمتوسط قدر بنحو 2.82%، مما يعني زيادة المستوى العام للأسعار في مصر بتلك النسبة كمتوسط لفترة الدراسة بالإضافة إلى الزيادة الناتجة عن الأسباب المحلية.

#### المحور الثالث: روشنة العلاج لظاهرة التضخم

"لا شك ان التضخم كالمخدر الذي يسري رويدا رويدا، فهو يبدأ بمعدل ٢%، ليرتفع إلى ٤% ثم إلى ٦%، وقد يصل إلى ١٠% أو أكثر، ولكن السير في ركابه، بدلا من محاربه، هو تأجيل لليوم العصيب، ولكن علي حساب جعل الشفاء الأخير منه أكثر إبلاما"<sup>(٤)</sup>.

**ومن العرض السابق لنتائج البحث، ووضوح وجود اختلالات هيكلية حالية ومتوقعة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، فقد تم السعي لوضع برنامج روشنة مقترحة لعلاج الضغوط التضخمية بدلا من التعايش معها أو الحد منها بشكل بطيء الأمر الذي تضيع معه محاولات الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي. ويتمحور البرنامج المقترح للعلاج من خلال مايلي:**

#### أولا: العلاج خلال الفترة الزمنية القصيرة:

ويتمثل هذا العلاج في أنه (علاج تحفظي) سريع لمحاولة وقف النزيف المستمر والمتواصل في مستويات الأسعار الذي أدى إلي استئراء التضخم في كافة أركان الاقتصاد المصري ويحصر هذا العلاج في عدة جوانب منها:

#### - جانب الطلب

- ١- تقييد الطلب الاستهلاكي وخاصة الترفي غير الضروري للقطاعات العام والخاص مع محاولة دفع عجلة الاستثمار لتحقيق معدلات التنمية المتواصلة وتقليل معدلات التضخم.
- ٢- زيادة الرسوم الجمركية علي الواردات الاستهلاكية وخاصة الترفية منها لتقليل معدلات التضخم.
- ٣- إصدار قوانين من شأنها تقييد الاستيراد الحكومي لتقليل انفاقه مما يعمل علي خفض معدلات التضخم المستورد.
- ٤- تشجيع الأفراد علي الادخار، فكلما زاد الميل للإدخار انخفض الميل للاستهلاك مما يعمل علي خفض معدلات التضخم.

#### - جانب العرض

- ١- تشغيل الطاقات العاطلة في قطاع إنتاج السلع والخدمات وخصوصا أنها لا تحتاج لانفاق استثماري جديد، مما يؤدي إلي زيادة الإنتاج ومن ثم انخفاض نفقات الإنتاج وبالتالي انخفاض السعر النهائي للسلعة.
  - ٢- زيادة الإنتاجية للمشروعات القائمة بما يؤدي إلي زيادة العرض الكلي والتهيؤ للتصدير وتقليل الواردات خلال الفترة الزمنية الطويلة.
  - ٣- محاولة ضبط ومراقبة أسعار السلع والخدمات من قبل الدولة وجمعيات حماية المستهلك لتقليل التكاليف وخاصة التسويقية منها والعمل لتقليل عدد الوسطاء لأقل حد ممكن.
- السياسات والإجراءات الحكومية ومنها:**
- أ- السياسة النقدية:**

- ١- الاهتمام بسوق النقد الأجنبي والعودة لنظام السوق الموازية للقضاء علي السوق السوداء والعمل علي استقرار سعر صرف الجنيه بما يؤدي لخفض معدلات التضخم.
- ٢- توسع تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية وهو ما يسمى **بسياسة السوق المفتوحة.**
- ٣- رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة لتشجيع الادخار من ناحية مع ترشيد استخدام القروض المصرفية عن طريق رفع تكلفة استخدامها من ناحية أخرى بالقدر الذي يحد من تسارع نمو السيولة المحلية مما يؤدي لاحتواء الضغوط التضخمية.
- ٤- وضع سقف للتسهيلات الائتمانية التي يمنحها الجهاز المصرفي.
- ٥- الأخذ بسياسة التمويل التضخمي ولكن بحذر عن طريق زيادة الائتمان واوراق البنكنوت وتوظيفها لبناء مشروعات تنموية تؤدي لرفع الأسعار والأجور خلال فترة تستغلها الدولة لبناء مشروعات تنموية جديدة تزيد من الإنتاج فيزيد العرض من السلع والخدمات، ويتوهم العمال أن أجورهم ودخولهم قد تحسنت **"ظاهرة الوهم النقدي"** ومن ثم يقضي التضخم علي نفسه.

(٤) مقولة لميلتون فريدمان، نقلا عن رمزي زكي(د)، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٠.

**ب- السياسة المالية:**

- ١- تشجيع العملاء علي دفع الضرائب مما يؤدي لزيادة كفاءة التحصيل الضريبي ومن ثم زيادة موارد الدولة لاستخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة العملية الإنتاجية.
  - ٢- تخفيض الضرائب غير المباشرة والتي تتمثل أساسا في الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة مما يؤثر علي السعر النهائي علي السلع والخدمات.
  - ٣- تقليل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الرقابة علي الدين العام بامتصاص القدرة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية بطرح سندات حكومية والاكتتاب فيها من قبل المستهلكين.
- ج- سياسة الأجور :** ويجب اقتران تلك السياسة بالإنتاج فزيادة الأجور لابد أن يلازمها زيادة في الإنتاج، وإلا سترتفع تكاليف إنتاج السلعة مما يؤدي لزيادة الأسعار وهو مايسمي بتضخم النفقة.

**ثانيا: العلاج خلال الفترة الزمنية الطويلة:**

ويتمثل هذا العلاج في أنه يعمل علي محاولة القضاء علي التضخم بعد أن يكون قد تم الحد منه خلال الفترة الزمنية القصيرة أو يكون قد تضاعف خلالها، وينحصر هذا العلاج في عدة أركان منها:

- ١- تضيق فجوة الموارد المحلية ويمكن ذلك عن طريق :
    - زيادة مستوى الصادرات للسلع والخدمات لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي.
    - اتباع سياسة تقييد الواردات لأقل حد ممكن
    - زيادة معدلات الاستثمارات المحلية بناء علي معدلات الادخار المحلي مما يؤدي إلي تقييد الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلي تقييد الطلب الكلي، وكل ذلك مرهون بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي بالبنية التحتية للدولة.
  - ٢- ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الضرورية، حيث يقلل ذلك من اعتماد الدولة علي العالم الخارجي ومن ثم زيادة فاعلية السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة لتصحيح مسار النمو الاقتصادي وتخفيف آثار التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية منها علي حد سواء الأمر الذي يؤدي إلي تقليل آثار التضخم وخصوصا التضخم المستورد.
  - ٣- تصحيح الاختلالات الهيكلية بميزان المدفوعات بما يحقق تصحيح العلاقة بين معدلات كل من الإنتاج والواردات والصادرات وكذلك تصحيح سياسات التجارة الخارجية المصرية عن طريق تنويع مصادر الواردات والسلع والخدمات لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية.
- ومن العرض السابق لنتائج البحث ووضوح وجود اختلالات هيكلية حالية و متوقعة في جانب الطلب مقارنة بجانب العرض، وفي ضوء البرنامج المقترح للقضاء علي الضغوط التضخمية سواء في الأجل القصير والأجل الطويل، يوصي البحث بما يلي:**
- ١- تقييد الطلب الاستهلاكي بأنواعه المختلفة للقطاعات العام والخاص، وتشجيع الأفراد علي الادخار مما يعمل علي خفض معدلات التضخم.
  - ٢- تشغيل الطاقات العاطلة في مختلف قطاعات إنتاج السلع والخدمات لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة العرض الكلي والتهيؤ للتصدير في الفترة الزمنية الطويلة.
  - ٣- الاهتمام بسوق النقد الأجنبي لاستقرار أسعار الصرف مع رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة بالإضافة إلي وضع سقف للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لكافة قطاعات الاقتصاد القومي.
  - ٤- زيادة موارد الدولة عن طريق المتحصلات المختلفة كالضرائب لاستخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة العملية الإنتاجية.
  - ٥- تخفيض الضرائب غير المباشرة المفروضة علي السلع والخدمات مما يؤثر علي السعر النهائي للمستهلك.
  - ٦- تضيق فجوة الموارد المحلية عن طريق زيادة مستوى الصادرات مقارنة بالواردات وذلك للسلع والخدمات لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي.
  - ٧- محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الضرورية لتقليل الاعتماد علي الخارج ومن ثم تقليل التضخم المستورد بشكل تدريجي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية بميزان المدفوعات المصري.





















المراجع

2056

- خليل حماد، زكية مشعل، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج علي السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ١٩٨٦.
- رمزي زكي(د)، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠
- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. فسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠٠٦.
- سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد (١)، عدد (٢)، ٢٠٠٩.
- عادل محمد خليفة (د)، قياس أثر التحرر الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والفجوة التضخمية في الاقتصاد المصري، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٣.
- عثمان سعد النشوان(د)، عادل محمد خليفة(د)، أثر التضخم علي الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية، كلية علوم الغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، بدون سنة.
- علي توفيق الصادق(د)، العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء بالكويت خلال الفترة ١٦-١٨/٣/١٩٨٥، دار الشباب للنشر، ١٩٨٦.
- محمد بن عبد الله الجراح(د)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية(دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد (١)، ٢٠١١.
- محمد نور الدين حسين(د)، أسباب التضخم المحلي وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية العربية (التضخم المستورد)، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء بالكويت خلال الفترة ١٦-١٨، مارس ١٩٨٥.
- ١٠- محمود عبد الفضيل (د)، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، بيروت، ١٩٨٢.
- محي الدين الحاج(د)، دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد (٢١)، العدد (١)، ٢٠٠٥.
- هبة عبد المنعم(د)، ديناميكية التضخم في الدول العربية (١٩٨٠-٢٠١١)، دراسات اقتصادية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣
- يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد علي التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ١٩٩٦.
- Hellerstein, Rebecca, The Impact of Inflation, Federal Reserve Bank of Boston, Winter 1997.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg)  
الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط المصرية [www.mop.gov.eg](http://www.mop.gov.eg)

## **AN ECONOMIC STUDY OF INFLATIONARY PRESURES IN THE EGYPTIAN ECONOMY**

**Abd El-dayem ,M.A.**

**Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.**

### **ABSTRACT**

The inflation is one of the world phenomena that arise as a result of the imbalance between demand and supply of goods and services, leading to a state of price stability of the national economy is in decline in real interest rates, and low domestic savings, and then decline in capital formation and the low purchasing power of money, which adversely affects all the well-being of the population and the rate of growth of the Egyptian economy as a whole.

The most research problem in inflationary pressures faced by the Egyptian economy in all economic sectors resulting from structural imbalances, the structure of supply and inability to keep up with the structure of demand, with an estimated inflation rate of about 7.90% on average for the period (1990-2012), recording an increase estimated at 11.14% in the the last five years (2008-2012) at the rate of increase was estimated at 41.01% compared to the first period, Effects have appeared in the failure to diversify national production structure, high unemployment and lack of productive structures' ability to absorb new labor, which leads to stagnation supply of goods and services and forced the state to rely on imports, which in turn leads to a gradual and continuous rise in the general level of prices, which summoned study with those inflationary pressures successive and continuous and know how to treat and reduce them, and the aim of the research is to identify the following themes:

- 1-**(The appearance of the phenomenon of inflation)** by measuring changes in the general level of prices. By studying the records of various types, where they show increasing growth rates close during the study period, suggesting a high general level of prices to indicate the presence of inflation
- 2-**(diagnosing the phenomenon of inflation)** to measure domestic inflationary pressures and imported in the Egyptian economy in knowing the factors influencing them were used by some measures and economic criteria to measure inflationary pressures, both domestic ones by monetary stability and the proportion of cash over next to the different ways to measure the size of the inflationary gap coefficient, or imported and by the degree of economic vulnerability, and the marginal propensity to import and export
- 3-**(A prescription treatment of the phenomenon of inflation)** the proposed treatment to reduce inflationary pressures, the Egyptian economy, both in the short term by affecting the demand and supply sides following a series of monetary and fiscal policies such as policy and wage policy or long-term by influencing some economic variables college Kalsadarat total imports The savings and investment ... etc.

Recommends Find a set of recommendations to come out of the inflation circle, including the restriction of consumer demand, and encourage individuals to save with the operation of idle capacity in producing various goods and services sectors to increase production and thus increase the overall supply and prepare for export in the long period of time, and work to narrow the domestic resource gap by increase the level of exports compared to imports so as to goods and services for the various sectors of the national economy, as well as the correct structural imbalances Egyptian balance of payments to reduce imported inflation

جدول رقم (1) يوضح مظهر ظاهرة التضخم قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أسعار الجملة، الرقم الضمني) خلال الفترة 1990-2012.

معدل التضخم السنوي (%)	معدل النمو (%)	الرقم القياسي لأسعار الجملة (%)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%)					معدل النمو (%)	معدل التضخم (%)	الرقم القياسي الضمني (%)	النتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون جنية) (٢)	النتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنية) (١)	البيان السنو
				معدل النمو	المتوسط الهنسي (الجمهورية)	معدل النمو	حضر	معدل النمو						
21.2		100		-	100	-	100	-	100	-	100.00	91535.00	91535	1990
14.7	17.90	117.9	18.04	19.07	116.40	16.40	116.40	16.40	116.40	16.40	94511.17	110011	1991	
21.1	12.04	132.1	12.02	12.81	116.43	11.43	116.43	11.43	116.43	11.43	101046.26	131057	1992	
11.1	8.63	143.5	11.34	14.88	116.43	10.56	116.43	10.56	116.43	10.56	101924.69	146160	1993	
9	6.06	152.2	8.10	16.92	116.43	8.16	116.43	8.16	116.43	8.16	105072.21	162967	1994	
9.3	6.74	161.7	7.99	17.70	116.43	7.11	116.43	7.11	116.43	7.11	114445.78	191010	1995	
7.3	8.41	175.3	13.38	19.81	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	114292.96	214185	1996	
6.2	4.11	182.5	4.03	20.70	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	127465.43	247028	1997	
4.3	1.42	185.1	9.34	22.73	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	136798.82	266757.70	1998	
3.7	1.84	188.5	2.41	24.09	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	140726.10	282578	1999	
2.8	4.83	197.6	3.41	25.87	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	168438.87	315.67	2000	
2.4	2.48	202.5	2.03	26.84	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	179595.13	332.54	2001	
2.4	1.09	204.7	0.56	27.20	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	208470.72	354.56	2002	
3.2	0.78	206.3	1.70	27.33	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	225717.91	390.62	2003	
16.1	1.70	202.8	1.37	27.93	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	262723.73	456.34	2004	
11.4	0.69	204.2	1.14	27.77	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	364382.96	506.51	2005	
7.2	0.78	205.8	0.67	28.31	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	382001.70	581.14	2006	
8.6	2.38	210.7	0.54	29.71	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	442392.1228	810.39	2007	
18.3	1.80	214.5	1.20	30.70	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	508660.3006	855.30	2008	
11.8	1.81	218.5	2.34	30.17	116.43	12.28	116.43	12.28	116.43	12.28	566568.2093	994.0551	2009	

Abd El-dayem ,M.A.

11.1	١,٨٣	222.5	١,٨٢	٢٢٢,٢٤	١,٨٣	٢٩٤,٦	١,٨٢	٢٣٥,٤	٤,٦٤	١٨٣,٥٩	626731.5633	1150.59	٢٠١٠
10.1	١,٥٧	226	١,٥٧	٢٢٧,٤٧	١,٥٦	٢٩٩,٢	١,٥٧	٢٣٩,١	٣٠,٢٤	٢٣٩,١٠	547848.4734	1309.91	٢٠١١
7.1	١,٨١	230.2	١,٨٧	٢٧٦,٤٨	١,٩١	304.9	١,٨٤	243.5	١,٩٢-	٢٣٤,٥٠	629136.9296	1475.33	٢٠١٢
٧,٩٠	٣,٩٥	١٨٢,٤٢	٤,٧٨	٢٠٨,٠٧	٥,٣٧	٢٢٥,٨٠	٤,٢٣	١٩١,٧٤	٤,٥١	١٦٩,٥١	٣٧١٣٢٥,٥٢	494.62	المؤسّط

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: ١- وزارة التخطيط المصرية، ٢- الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢) معادلات الإجهاد الزمني العام لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٩٠).

م	المتغير التابع	الصورة	المعادلة	F <sup>2</sup>	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير %
١	الرقم القياسي للمستهلكين في الحضر (%)	التكعبية	$ص = ٠.٢٢ + ٠.٤٢س - ٠.١٨س^٢ + ٠.٠٤س^٣$ (٢.٦٧) (٤.٢٥) (٨.٦٥) (١.٠٨)	٠.٩٨	٢٨٥.٢٩	٢٢٥.٨٠	٤.٧٤	٢.١٠
٢	الرقم القياسي للمستهلكين في الريف (%)	التكعبية	$ص = ٠.٢٢ + ٠.١٧س - ٠.١٠س^٢ + ٠.٠٧س^٣$ (٥.٨٤) (٨.٩٨) (١٧.٢٧) (١٠.٥٤)	٠.٩٩	٩٧٠.٢٢	١٩١.٧٤	٤.٥٣	٢.٦٦
٣	الرقم القياسي للمستهلكين في الجمهورية (%)	التكعبية	$ص = ٠.٢٢ + ٠.١٣س - ٠.١٠س^٢ + ٠.٠٧س^٣$ (٤.٥٩) (٦.٩٢) (١٢.٣٧) (١٢.٢٨)	٠.٩٩	٦١٨.٥٤	٢٠٨.٠٧	٣.٥٤	١.٧٠
٤	الرقم القياسي لأسعار الجملة (%)	التكعبية	$ص = ٠.١٦ + ٠.١٦س - ٠.١٦س^٢ + ٠.١٦س^٣$ (١٠.٤٧) (١٢.٤٨) (٢٢.٤٩) (٣١.٦٠)	٠.٩٩	١٤١٦	١٨٢.٤٢	٥.٣٤	٢.٩٣
٥	الرقم القياسي الضمني للتأجير المحلي الإجمالي (%)	التكعبية	$ص = ٠.١٦ + ٠.١٦س - ٠.١٦س^٢ + ٠.١٦س^٣$ (٧.٤٤) (٨.٠٤) (٣.١٩) (٣.١٩)	٠.٨٤	٣٣.٧٣	١٦٩.٥١	٢.٥٥	١.٥٠
٦	معدل التضخم السنوي (%)	التكعبية	$ص = ٠.١٦ + ٠.١٦س - ٠.١٦س^٢ + ٠.١٦س^٣$ (٣.٢٩) (٣.٩١) (٤.٨١) (٧.٩٨)	٠.٦٤	١١.١٠	٧.٩٠	١.٢٣	١٥.٥٧
٧	إجمالي الاستهلاك (مليون جنيه)	التربيعية	$ص = ٢٩.٧٧ + ٨٣.٣٥س - ٠.٠٨س^٢$ (٤.١٧) (٤.٦٨) (٥.٤١)	٠.٩٨	٥١٨.١١	٦٦٦.١٨	٧٣.٥٧	١٠.٩٩
٨	إجمالي الإفاق المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	التربيعية	$ص = ٢١.٠٣ + ٤٤.٣٤س - ٠.٠٣س^٢$ (١.١٩) (٤.٥٠) (٤.٥٠)	٠.٩٧	٣٠٣.٢٣	٥٤٦.٩٧	٦٠.٣	١١.٢
٩	إجمالي الاستثمار (مليون جنيه)	التربيعية	$ص = ٤٤.٦٦ + ١٠٢.٢٨س - ٠.٠٦س^٢$ (٨.٧٥) (٣.٢٤) (٤.٧٨)	٠.٩٧	٢٧٩.٢٥	٩٨.٠١	١٠.٢٨	١٠.٤٩
١٠	إجمالي الائتمانات (مليون جنيه)	التربيعية	$ص = ٢١٥.٩٨ + ٢٨٠.٦٠س - ٠.١٧س^٢$ (٣.٧٨) (٤.١١) (٤.١١)	٠.٩٦	٢٥٥.١٣	٤٤٨.٩٦	٥٠.٠٢	١١.١٤
١١	الصادرات الكلية الملمحة والخدمات (مليون جنيه)	التكعبية	$ص = ٤٣.٥٨ + ١٤.٢٢س - ٠.٩١س^٢ + ٠.٠٤س^٣$ NS (١.٤٧) NS (٢.٢٢) NS (١.٥٨) NS (١.٧١)	٠.٩٤	١٠٧.٥٥	١١٩.٢١	١٤.٣٤	١٢.٠٣
١٢	إجمالي الموارد (مليون جنيه)	التربيعية	$ص = ١٧٠.٤٢ + ١٣٦.٣٦س - ٠.١٦س^٢$ (٩.١٠) (٢.٨٦) (٤.٥٩)	٠.٩٧	٣٥٣.٣٧	٤١٩.١١	٤٧.٥٢	١٠.١٥
١٣	التأجير المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون جنيه)	التربيعية	$ص = ١١٠.٥٤ + ١٠٢.٦٣س - ٠.٠٦س^٢$ (٨.٥٦) (٢.٤٠) (٤.٧٦)	٠.٩٧	٣٤٦.٢١	٢٧١.٣٣	٢٦.٢٣	٩.٧٠



تابع جدول رقم (٢)

١١.٢٧	١٦.٦٥	١٤٧.٧٨	٢٢٤.٨٥	٠.٩٩	ص.د = ٤٩.٠٦ + ١.٠٧ ص.د + ١.٠٣ ص.د (٢.٦٩) (٢.٣١) (٢.٢٨)	التكعيبية	الواردات الكلية السابعة و الخدمية (مليون جنيه)	١٤
١٢.٢٢	٣٣.٩٧	٢٧٥.٦٤	٧٥.٥٩	٠.٨٨	ص.د = ١٥٠.٢٢ + ١.٠٣ ص.د + ٢.٨٢ ص.د (٢.٢٤) (٢.١٢) (٠.٤٤)	التربيعية	إجمالي فائض الطلب (مليون جنيه)	١٥
١٢.٥٦	٣١.٠٤	٢٤٧.٠٧	٧٩.٧٢	٠.٨٩	ص.د = ١٢٠.٣١ + ١.٢٨ ص.د + ٢.٤٦ ص.د (٢.٠٤) (٠.٤٧) (٠.٢٦)	التربيعية	العجوة التضخمية (مليون جنيه)	١٦
٣.٧٧	٣.٠٨	٨١.٧٥	٨.٦	٠.٢٩	ص.د = ٥٤.٦٤ + ٠.٨٨ ص.د + ٣.٠٨ ص.د (٢.٧٩) (٢.٩٣) (٢.٠٨)	الخطية	الحجم السهمي للعجوة التضخمية (مليون جنيه)	١٧
١٢.٤٠	٣٨.٢٣	٣٠٨.٢٦	٢٩.٢٩	٠.٨٧	ص.د = ١٩٠.٤٣ + ١.٢٧ ص.د + ٤.٤٠ ص.د (٢.٣٩) (٢.٨٤) (٠.٤٩)	التربيعية	صافي فائض الطلب (مليون جنيه)	١٨
(٥)	١.٦٣	(٣٢.٢٢)	١٣٢.٠١	٠.٩٦	ص.د = ١٤.٦٥ + ١.١٥ ص.د + ١.٩٦ ص.د + ١.٠٧ ص.د NS (١.٥٧) (٤.٦١) (٦.٢١) (٨.١٥)	التكعيبية	عجز العمليات الجارية بدون تحويلات (مليون جنيه)	١٩
٣.٢١	٣	٩٣.٥١	٦.٧٩	٠.٢٤	ص.د = ٢٦.٦٧ + ٠.٣ ص.د + ٢.٦١ ص.د (٤.٢٢) (٢.٦١) (٠.٣٣)	الخطية	صافي فائض الطلب الناتج المطابق الإجمالي (%)	٢٠
١١.٨٣	١٠٤١٨.٢٧	٨٨٠٨٨.٠٥	٤٦٢.٢١	٠.٩٨	ص.د = ٤٠٨.٥٨ + ٤.٤٠ ص.د + ٧٣.٣٩ ص.د + ١٢.٢٣ ص.د (٤.٩٦) (٥.٢١) (١٢.٢٣) (٢٣.٩٩)	التربيعية	عرض النقد طبقا للمفهوم الأول M1 (مليون جنيه)	٢١
١٠.٥٤	٤٣٨٩٣.٨٢	٤١٦٥٨٧.٤٤	٢٦٥٠.٥٨	٠.٩٩	ص.د = ١٤٨٧٤٤.٥٠ + ١٨٣٣٨.٦٠ ص.د + ٥٨٨.٨٢ ص.د + ٢٣.٩٩ ص.د (١٠.٧٠) (٦.٨٤) (٢٣.٩٩)	التربيعية	عرض النقد طبقا للمفهوم الأول M2 (مليون جنيه)	٢٢

حيث ص.د = القيمة التكرارية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ ،  
R2 = معامل التحديد ، F = قيمة F المحسوبة ،  
القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإبحار تمثل قيمة (ت) المحسوبة .  
المصدر : حسبت بواسطة الباحث من ١- وزارة التخطيط المصرية،  
٢- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة.







المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : ١- وزارة التخطيط المصرية،

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.



جدول رقم (٤) : بوضوح الفجوة التنضخمية والحجم النسبي لها تبعاً لطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

الحجم النسبي الفجوة التنضخمية (%) (١٢) (١١) (١٠) (٩) = (١٢)÷(٧) = (١٠)÷(٩)	الفجوة التنضخمية (مليار جنيه) (١٢) (١١) (١٠) (٩) = (١٢)÷(٧) = (١٠)÷(٩)	إجمالي الاستثمارات (مليار جنيه) (١١) (١٠) (٩) = (١١)÷(٧) = (١٠)÷(٩)	إجمالي الموارد (مليار جنيه) (١١) (١٠) (٩) = (١١)÷(٧) = (١٠)÷(٩)	الواردات الكلية السلعية والخدمات (مليار جنيه) (٩)	المصادر الكلية السلعية والخدمات (مليار جنيه) (٨)	إجمالي فائض الطلب (مليار جنيه) (٧) (٦) (٥) = (٦)÷(٣) = (٥)÷(٤)	معدل الاستهلاك الإجمالي (مليار جنيه) (٦) (٥) = (٦)÷(٣) = (٥)÷(٤)	إجمالي الاستهلاك (مليار جنيه) (٤)	معدل الإقراض إلى الإقراض الإجمالي (%) (٣) (٢) = (٣)÷(٢) = (٢)÷(١)	محل الاستثمار الإجمالي (مليار جنيه) (٢)	إجمالي الاستثمار الإجمالي (مليار جنيه) (٢)	النتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه) (١)	السنة
17.44	4.27	127.00	122.74	31.20	19.50	15.97	107.50	79.8	25.77	27.7	91.54	1990	
28.45	17.99	152.30	134.31	39.80	30.90	26.89	121.40	94.7	21.99	26.7	94.51	1991	
40.13	37.05	181.10	144.05	43.00	39.50	40.55	141.60	115.5	18.43	26.1	101.05	1992	
58.74	29.31	177.94	148.62	46.70	16.14	59.88	161.80	131	19.04	30.8	101.92	1993	
75.69	70.43	224.70	154.27	49.20	40.1	79.53	184.60	148.5	19.56	36.1	105.07	1994	
87.43	87.75	260.49	172.74	58.29	45.99	100.05	214.50	173.4	19.16	41.1	114.45	1995	
111.65	114.11	289.50	175.39	61.10	47.6	127.61	241.90	200.3	17.20	41.6	114.29	1996	
121.24	138.43	332.10	193.67	66.20	50.1	154.53	282.00	235.3	16.56	46.7	127.47	1997	
130.05	150.60	361.30	210.70	73.90	46.6	177.90	314.70	252.9	19.64	61.8	136.80	1998	
136.63	166.87	379.30	212.43	71.70	46.3	192.27	333.00	266.5	19.97	66.5	140.73	1999	
115.27	171.66	417.70	246.04	77.60	55.1	194.16	362.60	296.1	18.34	66.5	168.44	2000	
109.42	179.10	438.80	259.70	80.1	62.7	196.50	376.10	310.6	17.42	65.5	179.60	2001	
89.70	170.49	464.86	294.37	85.9	69.4	186.99	395.46	327.264	17.25	68.2	208.47	2002	
89.76	191.80	519.32	327.52	101.8	91	202.60	428.32	357.819	16.46	70.5	225.72	2003	
87.25	222.62	628.94	406.32	143.6	137	229.22	491.94	409.742	16.71	82.2	262.72	2004	
51.14	174.13	714.11	539.98	175.6	163.4	186.33	550.71	453.911	17.58	96.8	364.38	2005	
64.33	235.74	812.74	577.00	195	185	245.74	627.74	512.044	18.43	115.7	382.00	2006	
76.22	303.09	1004.88	701.79	259.4	225.3	337.19	779.58	624.28	19.92	155.3	442.39	2007	
86.29	388.84	1243.50	854.66	346	295.9	438.94	947.60	747.102	21.16	200.5	508.66	2008	
96.24	476.08	1371.95	895.87	329.3	260.1	545.28	1111.85	911.85	17.99	200	566.57	2009	
102.61	579.86	1527.39	947.53	320.8	257.6	643.06	1269.79	1034.49	18.53	235.3	626.73	2010	
160.55	825.96	1709.41	883.45	335.6	282	879.56	1427.41	1192.906	16.43	234.5	547.85	2011	

**Abd El-dayem ,M.A.**

171.50	946.36	1982.70	1036.34	407.20	274.60	1078.96	1708.10	84.89	1450	15.11	258.1	629.14	٢٠١٢
81.75	247.07	666.18	419.11	147.78	119.21	275.64	546.97	81.33	448.96	18.52	98.01	271.33	المتوسط

**2070**



تابع جدول رقم (٤):

السنة	صافي الحساب الجاري بدون التحويلات (مليار جنيه) (١٤)	صافي فائض الطلب (مليار جنيه) (١٥)-(١٤)	معدل عجز العمليات الجارية لإجمالي فائض الطلب (%) (١٦)÷(١٤)×(٧)	نسبة الفجوة التصحيحية صافي فائض الطلب/التأثير المحظي (%) (١٧)÷(١٥)×(١)	البيان
١٩٩٠	(12.37)	28.33	(77.46)	30.95	
١٩٩١	(12.06)	38.95	(44.84)	41.21	
١٩٩٢	(5.80)	46.35	(14.30)	45.87	
١٩٩٣	(11.70)	71.58	(19.55)	70.23	
١٩٩٤	(12.33)	91.85	(15.50)	87.42	
١٩٩٥	(12.96)	113.01	(12.95)	98.75	
١٩٩٦	(12.57)	140.17	(9.85)	122.64	
١٩٩٧	(13.65)	168.18	(8.83)	131.95	
١٩٩٨	(24.00)	201.90	(13.49)	147.59	
١٩٩٩	(22.42)	214.69	(11.66)	152.56	
٢٠٠٠	(19.92)	214.08	(10.26)	127.10	
٢٠٠١	(13.86)	210.36	(7.05)	117.13	
٢٠٠٢	(15.68)	202.67	(8.39)	97.22	
٢٠٠٣	(8.38)	210.98	(4.14)	93.47	
٢٠٠٤	(3.19)	232.41	(1.39)	88.46	
٢٠٠٥	(15.15)	201.48	(8.13)	55.29	
٢٠٠٦	(21.82)	267.56	(8.88)	70.04	
٢٠٠٧	(27.36)	364.55	(8.12)	82.40	
٢٠٠٨	(46.56)	485.50	(10.61)	95.45	
٢٠٠٩	(70.07)	615.35	(12.85)	108.61	
٢٠١٠	(81.59)	724.65	(12.69)	115.62	
٢٠١١	(112.66)	992.21	(12.81)	181.11	
٢٠١٢	(174.18)	1253.14	(16.14)	199.18	
المتوسط	(32.62)	308.26	(15.21)	93.51	

الأرقام بين القوسين سالبة.  
المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: ١- وزارة التخطيط المصرية،

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.



جدول رقم (٥) بوضع الفجوة التضخمية والحجم النسبي لها تبعاً لطريقة فائض عرض النقود خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

فائض عرض M <sub>2</sub> النقود (الفجوة التضخمية) (مليون جنيه) = (١٧) - (١٠) - (٢)	فائض عرض M <sub>1</sub> النقود (الفجوة التضخمية) (مليون جنيه) = (١١) - (١٠) - (٢)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقود M <sub>1</sub> (مليون جنيه) × (٨) = (١٠) × (٧) = (١)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقود M <sub>2</sub> (مليون جنيه) × (٨) = (١٠) × (٧) = (١)	كمية الناتج المحلي الإجمالي M <sub>2</sub> /الناتج المحلي الإجمالي (%) = (٣) ÷ (٨)	كمية الناتج المحلي الإجمالي M <sub>1</sub> /الناتج المحلي الإجمالي (%) = (٢) ÷ (٧)	معامل التغير في الناتج المحلي (مليون جنيه) (٦)	معامل التغير في M <sub>2</sub> (مليون جنيه) (٥)	معامل التغير في M <sub>1</sub> (مليون جنيه) (٤)	عرض النقود عرض السائلة المحلية) M <sub>2</sub> (مليون جنيه) (٣)	عرض النقود (كمية وسائل M <sub>1</sub> النقدية) (مليون جنيه) (٢)	الناتج المحلي الإجمالي بالاستعار الثانية (مليار جنيه) (١)	البيان السنة
0.00	0.00	0.00	1.04	0.18					95590.00	16248.00	٩١٥٣٥	١٩٩٠
8441.52	559.52	3382.48	1.14	0.18	2976.17	11824.00	1106.00	107414.00	17354.00	94511.17	٩٤١١١	١٩٩١
3672.77	314.30	7681.23	1.18	0.19	6535.09	11354.00	1536.00	118768.00	18890.00	101046.26	١٠١٩١٢	١٩٩٢
12254.98	3359.58	1139.02	1.30	0.22	878.43	13394.00	3553.00	132162.00	22443.00	101924.69	١٠١٩١٣	١٩٩٣
8113.18	2415.35	4331.82	1.38	0.24	3147.53	12445.00	3183.00	144607.00	25626.00	105072.21	١٠١٩١٤	١٩٩٤
-6659.40	1284.31	12306.40	1.31	0.26	9373.56	5647.00	3685.00	150254.00	29311.00	114445.78	١١٤١٥	١٩٩٥
18777.71	6066.24	-225.71	1.48	0.31	-152.82	18552.00	6019.00	168806.00	35330.00	114292.96	١١٤١٦	١٩٩٦
5057.87	-313.69	20038.13	1.52	0.31	13172.47	25096.00	3722.00	193902.00	39052.00	127465.43	١١٤١٧	١٩٩٧
2224.07	1562.12	14360.93	1.54	0.32	9333.39	16585.00	4536.00	210487.00	43588.00	136798.82	١١٤١٨	١٩٩٨
17535.83	3892.90	6546.17	1.67	0.35	3927.28	24082.00	5256.00	234569.00	48844.00	140726.10	١١٤١٩	١٩٩٩
-21115.73	-7279.23	42034.73	1.52	0.30	27712.78	20919.00	906.00	255488.00	49750.00	168438.87	١١٤٢٠	٢٠٠٠
11886.89	419.14	17709.11	1.59	0.30	11156.25	29596.00	3742.00	285084.00	53492.00	179595.13	١١٤٢١	٢٠٠١
-1545.73	-1627.81	45587.73	1.58	0.29	28875.59	44042.00	6711.00	329126.00	60203.00	208470.72	١١٤٢٢	٢٠٠٢
25774.39	1873.30	29361.61	1.70	0.30	17247.20	55136.00	7099.00	384262.00	67212.00	225717.91	١١٤٢٣	٢٠٠٣
-10610.17	-537.15	61259.17	1.66	0.30	37005.82	50649.00	10394.00	434911.00	77606.00	262723.73	١١٤٢٤	٢٠٠٤
-78815.73	-12942.22	137788.73	1.36	0.25	101659.22	58973.00	12079.00	493884.00	89685.00	364382.96	١١٤٢٥	٢٠٠٥
40627.18	14549.05	25844.82	1.47	0.29	17618.74	66472.00	19589.00	560356.00	109274.00	382001.70	١١٤٢٦	٢٠٠٦
11869.42	4093.93	90462.78	1.50	0.30	60390.43	102332.20	22016.20	662688.20	131290.20	442392.12	١١٤٢٧	٢٠٠٧
4094.94	17065.80	99880.86	1.51	0.34	66268.18	103975.80	39288.80	766664.00	170579.00	508660.30	١١٤٢٨	٢٠٠٨
-20409.57	-6291.18	84956.57	1.47	0.32	57907.91	64547.00	12412.00	831211.00	182991.00	566568.21	١١٤٢٩	٢٠٠٩
-1823.85	10502.14	88071.85	1.46	0.34	60163.35	86248.00	31049.00	917459.00	214040.00	626731.56	١١٤٣٠	٢٠١٠
237294.12	70477.59	-145342.12	1.84	0.45	-78883.09	91952.00	34667.00	1009411.00	248707.00	547848.47	١١٤٣١	٢٠١١
-56407.41	-9665.42	141404.41	1.74	0.44	81288.46	84997.00	25803.00	1094408.00	274510.00	629136.93	١١٤٣٢	٢٠١٢

Abd El-dayem ,M.A.

9140.75	4338.20	34286.12	6890.58	1.46	0.29	24436.45	4540.82	11739.18	416587.44	88088.05	271325.52
---------	---------	----------	---------	------	------	----------	---------	----------	-----------	----------	-----------

المصدر: جمع وحسب بواسطة الباحث من: ١- وزارة التخطيط المصرية،  
٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة.



جدول رقم (١) يوضح نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة الإفرط النقدي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

نسبة الإفرط النقدي $M_2$ (%) = $\frac{(13)}{(12)}$	نسبة الإفرط النقدي $M_1$ (%) = $\frac{(11)}{(10)}$	حجم الإفرط النقدي $M_2$ (مليون جنيه) $- (3) = (10) - (9)$	حجم الإفرط النقدي $M_1$ (مليون جنيه) $- (2) = (10) - (8)$	النقد المثلّي $M_1$ (مليون جنيه) $- (1) = (9) - (8)$	النقد المثلّي $M_1$ (مليون جنيه) $- (1) = (9) - (8)$	نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي $M_2$ (%) = $\frac{(1)}{(3)}$	نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي $M_1$ (%) = $\frac{(2)}{(3)}$	الرقم القياسي لنصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي $M_2$ (%) = $\frac{(5)}{(4)}$	الرقم القياسي لنصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي $M_1$ (%) = $\frac{(6)}{(4)}$	نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي $M_2$ (%) = $\frac{(1)}{(1)+(3)}$	نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي $M_1$ (%) = $\frac{(2)}{(1)+(3)}$	عرض النقود (كمية وسائل $M_1$ النقدية) (مليون جنيه) $(2)$	عرض النقود (كمية وسائل $M_1$ النقدية) (مليون جنيه) $(2)$	عرض النقود (كمية وسائل $M_2$ النقدية) (مليون جنيه) $(3)$	عرض النقود (كمية وسائل $M_2$ النقدية) (مليون جنيه) $(3)$	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه) $(1)$	السنة
0.00	0.00	0.00	0.00	16248.00	100.00	1.04	100.00	100.00	100.00	0.18	0.18	16248.00	91535	95590.00	16248.00	1990	
9.22	0.61	8715.99	577.71	16776.29	108.83	1.14	103.44	103.44	103.44	0.18	0.18	17354.00	94511.17	107414.00	17354.00	1991	
13.11	0.94	13245.39	953.70	17936.30	112.55	1.18	105.32	105.32	105.32	0.19	0.19	18890.00	101046.26	118768.00	18890.00	1992	
25.24	4.27	25722.05	4350.77	18092.23	124.17	1.30	124.05	124.05	124.05	0.22	0.22	22443.00	101924.69	132162.00	22443.00	1993	
33.20	6.64	34880.09	6975.07	18650.93	131.79	1.38	137.40	137.40	137.40	0.24	0.24	25626.00	105072.21	144607.00	25626.00	1994	
26.86	7.86	30738.28	8996.20	119515.72	20314.80	125.72	1.31	144.28	144.28	0.26	0.26	29311.00	114445.78	150254.00	29311.00	1995	
43.27	13.16	49449.87	15042.33	119356.13	20287.67	141.43	1.48	174.15	174.15	0.31	0.31	35330.00	114292.96	168806.00	35330.00	1996	
47.69	12.89	60789.85	16426.14	133112.15	22625.86	145.67	1.52	172.60	172.60	0.31	0.31	39052.00	127465.43	193902.00	39052.00	1997	
49.44	14.11	67627.99	19305.41	142859.01	24282.59	147.34	1.54	179.50	179.50	0.32	0.32	43588.00	136798.82	210487.00	43588.00	1998	
62.25	16.96	87608.74	23864.29	146960.26	24979.71	159.61	1.67	195.53	195.53	0.35	0.35	48844.00	140726.10	234569.00	48844.00	1999	
47.25	11.79	79587.28	19851.11	175900.72	29698.89	145.25	1.52	166.39	166.39	0.30	0.30	49750.00	168438.87	255488.00	49750.00	2000	
54.31	12.03	97532.81	21612.81	187551.19	31879.19	152.00	1.59	167.80	167.80	0.30	0.30	53492.00	179595.13	285084.00	53492.00	2001	
53.45	11.13	111420.03	23198.22	217705.97	37004.78	151.18	1.58	162.69	162.69	0.29	0.29	60203.00	208470.72	329126.00	60203.00	2002	
65.81	12.03	148544.78	27145.74	235717.22	40066.26	163.02	1.70	167.75	167.75	0.30	0.30	67212.00	225717.91	384262.00	67212.00	2003	
61.11	11.79	160548.61	30970.99	274362.39	46635.01	158.52	1.66	166.41	166.41	0.30	0.30	77606.00	262723.73	434911.00	77606.00	2004	
31.11	6.86	113358.88	25004.89	380525.12	64680.11	129.79	1.36	138.66	138.66	0.25	0.25	89685.00	364382.96	493884.00	89685.00	2005	
42.26	10.86	161431.63	41466.46	398924.37	67807.54	140.47	1.47	161.15	161.15	0.29	0.29	109274.00	382001.70	560356.00	109274.00	2006	
45.37	11.93	200698.11	52763.00	461990.09	78527.20	143.44	1.50	167.19	167.19	0.30	0.30	131290.20	442392.12	662688.20	131290.20	2007	
46.29	15.78	235470.05	80288.81	531193.95	90290.19	144.33	1.51	188.92	188.92	0.34	0.34	170579.00	508660.30	766664.00	170579.00	2008	
42.28	14.55	239543.82	82421.82	591667.18	100569.18	140.49	1.47	181.96	181.96	0.32	0.32	182991.00	566568.21	831211.00	182991.00	2009	
41.96	16.40	262963.23	102791.47	654495.77	111248.53	140.18	1.46	192.40	192.40	0.34	0.34	214040.00	626731.56	917459.00	214040.00	2010	

79.82	27.65	437292.84	151460.68	572118.16	97246.32	176.43	1.84	255.75	0.45	1009411.00	248707.00	547848.47	٢٠١١
69.52	25.88	437400.31	162834.50	657007.69	111675.50	166.57	1.74	245.81	0.44	1094408.00	274510.00	629136.93	٢٠١٢
40.71	9.44	133242.20	39926.18	224259.13	38118.66	140.01	1.46	160.82	0.29	416587.44	88088.05	271325.52	التوسط

\* عرض النفود (M) ÷ الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة في سنة الأساس.  
 المصدر: جمعيت وحسبت بواسطة الباحث من ١ - وزارة التخطيط المصرية،

\*\* عرض النفود (M<sub>2</sub>) ÷ الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة في سنة الأساس.  
 ٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة.



جدول رقم: (٧) يوضح فجوة الموارد المحلية ونسبة تلك الفجوة وكذلك نسبة الاستثمار والإففاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢).

نسبة الإففاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار الإجمالي (%)	نسبة التغير للفجوة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي على اعتبار سنة ١٩٩٠ (%)	نسبة فجوة الموارد المحلية (%)	نسبة فجوة الموارد المحلية (مليار جنيه) (١) ÷ (٤) = (٥)	فجوة الموارد الكلية السلبية والخدمية (مليار جنيه) (٢)	الواردات الكلية السلبية والخدمية (مليار جنيه) (٣)	الصادرات الكلية السلبية والخدمية (مليار جنيه) (٤)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه) (١)	البيان السنه
33.11	87.18	100.00	-8.26	-7.56	22.32	14.76	91.54	١٩٩٠	
37.71	86.08	136.13	-11.24	-12.37	26.12	13.75	110.01	١٩٩١	
41.53	88.13	182.77	-15.09	-19.78	33.42	13.64	131.06	١٩٩٢	
42.78	89.63	208.68	-17.24	-25.19	41.33	16.14	146.16	١٩٩٣	
40.08	91.12	67.61	-5.58	-9.10	49.20	40.1	162.97	١٩٩٤	
30.64	90.78	77.97	-6.44	-12.30	58.29	45.99	191.01	١٩٩٥	
29.83	93.52	76.32	-6.30	-13.50	61.10	47.6	214.19	١٩٩٦	
27.05	95.25	78.91	-6.52	-16.10	66.20	50.1	247.03	١٩٩٧	
26.88	94.81	123.91	-10.23	-27.30	73.90	46.6	266.76	١٩٩٨	
30.44	94.31	108.83	-7.13	-25.40	71.70	46.3	282.58	١٩٩٩	
28.23	93.80	86.30	-5.23	-22.50	77.60	55.1	315.67	٢٠٠٠	
28.85	93.40	63.35	-4.65	-17.40	80.1	62.7	332.54	٢٠٠١	
32.59	92.30	56.34	-2.76	-16.50	85.9	69.4	354.56	٢٠٠٢	
32.59	91.60	33.48	-1.45	-10.80	101.8	91	390.62	٢٠٠٣	
31.99	89.79	17.51	-2.41	-6.60	143.6	137	456.34	٢٠٠٤	
31.91	89.62	29.16	-1.72	-12.20	175.6	163.4	506.51	٢٠٠٥	
35.76	88.11	20.83	-4.21	-10.00	195	185	581.14	٢٠٠٦	
27.40	77.03	50.95	-5.86	-34.10	259.4	225.3	810.39	٢٠٠٧	
33.00	87.35	70.92	-6.96	-50.10	346	295.9	855.30	٢٠٠٨	

Abd El-dayem ,M.A.

35.36	91.73	20.12	84.29	-5.49	-69.20	329.3	260.1	994.0551	٢٠٠٩
31.81	89.91	20.45	66.51	-4.09	-63.20	320.8	257.6	1150.5896	٢٠١٠
29.93	91.07	17.90	49.54	-8.99	-53.60	335.6	282	1309.9057	٢٠١١
31.93	98.28	17.49	108.82	-7.13	-132.60	407.20	274.60	1475.3261	٢٠١٢
<b>32.40</b>	<b>90.55</b>	<b>20.61</b>	<b>69.92</b>	<b>-6.82</b>	<b>-29.02</b>	<b>146.15</b>	<b>117.13</b>	<b>494.62</b>	المتوسط

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة.

١- وزارة التخطيط المصرية،

جمعيت وحسبت بواسطة الباحث من :



جدول رقم (٨) يوضح حساب التضخم المستورد والمعايير الاقتصادية للتعرف على آثاره خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٩٠).

التضخم المستورد بطريقة إجمالي	التضخم المستورد بطريقة إجمالي	التضخم العالمي	نسبة التضخم المستورد	الميل للواردات	الميل للصادرات	قيمة التغير في إجمالي الجاري (%)	قيمة التغير في الواردات (%)	قيمة التغير في الصادرات (%)	نسبة التجارة الخارجية الاقتصادية (%)	الواردات الكلية والخدمية (مليار جنيه)	الصادرات الكلية والخدمية (مليار جنيه)	التأثير الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	السنة
$\frac{[(1) \times (2)]}{(3)}$	$\frac{[(1) \times (2)]}{(3)}$	$\frac{(4)}{(5)}$	$\frac{(6)}{(7)}$	$\frac{(8)}{(9)}$	$\frac{(10)}{(11)}$	(%)	(%)	(%)	$\frac{[(12) + (13)]}{(14)}$	(٢)	(١)	(١)	
4.42	3.76	18.11	24.39	-	-	-	-	-	40.51	22.32	14.76	91.54	١٩٩٠
3.64	3.30	15.32	23.75	20.58	-5.45	18.48	3.80	-1.01	36.25	26.12	13.75	110.01	١٩٩١
4.82	4.46	18.91	25.50	34.68	-0.55	21.05	7.30	-0.12	35.91	33.42	13.64	131.06	١٩٩٢
5.65	5.10	19.98	28.27	52.34	16.53	15.10	7.91	2.50	39.31	41.33	16.14	146.16	١٩٩٣
7.49	6.61	24.81	30.19	46.85	142.59	16.81	7.87	23.97	54.80	49.20	40.1	162.97	١٩٩٤
6.64	5.91	21.75	30.52	32.41	21.00	28.04	9.09	5.89	54.59	58.29	45.99	191.01	١٩٩٥
5.90	5.22	20.67	28.53	12.13	6.95	23.18	2.81	1.61	50.75	61.10	47.6	214.19	١٩٩٦
5.19	4.54	19.36	26.80	15.53	7.61	32.84	5.10	2.50	47.08	66.20	50.1	247.03	١٩٩٧
2.70	2.29	9.75	27.70	39.03	-17.74	19.73	7.70	-3.50	45.17	73.90	46.6	266.76	١٩٩٨
3.33	2.82	13.12	25.37	-13.91	-1.90	15.82	-2.20	-0.30	41.76	71.70	46.3	282.58	١٩٩٩
2.93	2.87	13.39	21.89	8.20	12.22	71.99	5.90	8.80	37.43	77.60	55.1	354.56	٢٠٠٠
2.09	2.17	10.19	24.09	-11.35	-34.51	-22.02	2.50	7.60	42.94	80.1	62.7	390.62	٢٠٠١
1.37	1.59	7.3	24.23	26.34	30.43	22.02	5.80	6.70	43.80	85.9	69.4	456.34	٢٠٠٢
1.77	2.10	8.83	26.06	44.10	59.91	36.06	15.90	21.60	49.36	101.8	91	506.51	٢٠٠٣
1.74	2.06	7.06	31.47	63.60	69.99	65.72	41.80	46.00	61.49	143.6	137	581.14	٢٠٠٤
1.68	2.48	7.77	34.67	63.78	52.62	50.17	32.00	26.40	66.93	175.6	163.4	810.39	٢٠٠٥
2.77	3.77	12.15	33.55	25.99	28.94	74.63	19.40	21.60	65.39	195	185	855.30	٢٠٠٦
1.54	1.96	5.9	32.01	28.09	17.58	229.24	64.40	40.30	59.81	259.4	225.3	994.06	٢٠٠٧
3.13	3.80	10.41	40.45	192.81	157.19	44.91	86.60	70.60	75.05	346	295.9	1150.59	٢٠٠٨
2.05	2.41	8.15	33.13	-12.04	-25.80	138.75	-16.70	-35.80	59.29	329.3	260.1	1309.91	٢٠٠٩
1.10	1.27	5.04	27.88	-5.43	-1.60	156.53	-8.50	-2.50	50.27	320.8	257.6	1475.33	٢٠١٠
1.73	1.59	6.77	25.62	9.29	15.32	159.32	14.80	24.40	47.15	335.6	282	1309.91	٢٠١١
1.60	1.38	5.8	27.60	43.28	-4.47	165.42	71.60	-7.40	46.21	407.20	274.60	1475.33	٢٠١٢
2.82	2.87	11.31	28.12	32.56	24.86	62.90	17.49	11.81	49.04	146.15	117.13	587.53	المستوسط

المصدر: جمعيت وحسبت بواسطة الباحث من : ١- وزارة التخطيط المصرية،

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة.

